

مصر والحزب الوطني الاتحادي السوداني ١٩٥٢ - ١٩٦٩

د/مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين(*)

أعلنت الأحزاب السودانية عن نفسها في الفترة ما بين سنة ١٩٤٤. ١٩٤٥، وكانت الأحزاب السودانية تنقسم إلى قسمين، الأحزاب الاستقلالية التي تنادى بانفصال السودان عن مصر، والأحزاب الاتحادية التي تنادى بوحدة وادي النيل، وهي حزب الأشقاء، وحزب الاتحاديين، وحزب الأحرار، وحزب وحدة وادي النيل، وحزب الجبهة الوطنية، وقد اندمجت كل الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢^(١)، ورغم اختلاف الأحزاب الاتحادية حول الكيفية التي تتم بها وحدة وادي النيل، إلا أنها كانت متفقة في الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان^(٢). ويعتبر حزب الأشقاء هو أكبر الأحزاب الاتحادية، ويمتاز أعضاؤه بالقوة والمهارة والمناورات الحزبية، مما أكسبه شعبية كبيرة في السودان، حتى أصبح هذا الحزب هو المسيطر على الحركة الوطنية في السودان منذ نشأته وحتى اندماجه في الحزب الوطني الاتحادي^(٣). وعندما وجدت الإدارة البريطانية في السودان ارتباط الأحزاب الاتحادية بمصر، عملت الإدارة البريطانية على تكوين أحزاب في السودان ترتبط بالإدارة البريطانية، لتكون بمثابة ترياق مضاد للحركة الوطنية السودانية مثل حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي، وغيرهما من الأحزاب التي أطلقت على نفسها الجبهة الاستقلالية^(٤).

(*)

ويذكر السيد عبد الرحمن المهدي: " أن حزب الأمة لم يكن مبراً من الأخطاء، فمن أخطائه البارزة، أنه في بعض الظروف بالغ أكثر مما يجب في مهادنة الإنجليز، وقد تبرم شباب الحزب من سياسته المهادنة هذه" (٥).

وعند نهاية يوليو ١٩٥١ وصلت المفاوضات المصرية البريطانية حول السودان إلى طريق مسدود ، خاصة بعد أن ألقى وزير الخارجية البريطاني بيانه في مجلس العموم يعلن فيه: "معارضة بريطانيا لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري" (٦). مما دفع النحاس باشا ليعلن أمام البرلمان المصري: " أنه مادام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد آن الأوان لأن تفي حكومتكم بالوعد الذي قطعتة على نفسها فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقيتي ١٩١٩ و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان" (٧). وعلى الرغم من أن إعلان الحكومة المصرية الخاص بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ قوبل بالترحاب من جانب جميع الأحزاب السودانية، فقد أكد الحاكم العام أن واجبه هو حكم السودان، طبقاً لهذه الاتفاقيات، وأنه سيقاوم بشدة أي محاولة للتدخل في نظام الحكم القائم في السودان (٨). وبعد تولى الهلالى باشا رئاسة الوزراء في مصر فإن الموقف المصرى قد تغير، وبدأت الحكومة المصرية تشعر بأنه لا بد من التفاهم والتشاور والتفاوض مع الاستقلاليين، ومع السيد عبد الرحمن المهدي خاصة بعد إعلان الحكومة المصرية الخاص بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، وظل الهلالى فى تفاوض مستمر مع الاستقلاليين حتى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يوم تفجرت ثورة الجيش المصرى (٩).

واستقبل السودان الثورة المصرية باهتمام بالغ، كما استقبلها استقبالا حسنا لا مجرد انها ثورة على نظم وحكام، ولكن لأن على رأس الثورة رجلا يعرفه السودانيون معرفة تامة، ويكاد يكون صديقا شخصيا لكل سودانى

زار مصر وهو اللواء محمد نجيب (١٠). وكان هدف محمد نجيب الأول هو توحيد الأحزاب الاتحادية فى حزب واحد حتى تجتمع كلمتهم على رأى واحد لمواجهة الجانب البريطانى، وقد وافقت الأحزاب الاتحادية على ذلك، وفوض محمد نجيب لجنة ثلاثية من الدرديرى أحمد إسماعيل وخضر حمد وميرغنى حمزة وجاء فى قرار تفويضهم هذه الكلمات : "أقبل قيام الحزب الواحد بأى وضع يرتضيه الثلاثة " ووقع رؤساء الأحزاب الاتحادية على هذا التفويض، كما وقع معهم محمد نجيب وصالح سالم وحسين ذو الفقار صبرى، ويذكر خضر حمد عضو اللجنة الثلاثية فى مذكراته: "لقد كان الخلاف على أشده بين طرفى الأشقاء، طرف يمثله الأزهرى ومبارك زروق ويحىى الفضلى، وطرف يمثله محمد نور الدين وخضر عمر(١١)، وكانت المشكلة الكبرى هى كيف يتم اللقاء بين طرفى الأشقاء؟ أما الأحزاب الأخرى فلم يكن بينها وبين بعضها خلاف كما أنها لم تكن مختلفة مع طرفى الأشقاء، وكانت المساعى تسير ثم تتعثر، وكان الحديث يدور حول الانتخابات التى سنواجهها ويقف فيها أمامنا حزب الأمة كتلة موحدة وتدارسنا جميع الاحتمالات وكلها تدلنا على أننا سنفشل إذا دخلنا تلك الانتخابات مختلفين، وقامت عدة محاولات لإعادة حزب الأشقاء إلى سابق عهده لأنه أقوى أحزاب الوحدة ولكن فشلت كل المساعى بسبب ثبات كل طرف على موقفه وكان أكثر أعضاء الكتلتين تطرفا فى الخصومة اثين هما يحيى الفضلى وخضر عمر وتم تكوين لجنة للمصالحة بين طرفى الأشقاء شارك فيها اللواء محمد نجيب الذى زارنا فى فندق سميراميس، وكانت جلسة مباركة تحدث فيها محمد نجيب بإخلاصه المعهود وبإحساس السودانى المخلص المشفق وناشد الجميع أن يلتصقوا، وأن يوحدوا كلمتهم وندد بالفرقة وتتبا سلفا بالفشل الذى ستمنى به الأحزاب الاتحادية إذا ما دخلنا المعركة القادمة ونحن على غير اتفاق".

ويذكر خضر حمد أيضا: " أنه بعد انتهاء الاجتماع اجتمعت اللجنة الثلاثية المكلفة بتكوين الحزب الواحد وأخذنا يوما كاملا لم نخرج فيه من الغرفة التي جلسنا فيها إلى أن خرجنا بالمشروع كاملا بعد أن استعرضنا جميع الظروف والملابسات التي حملت رؤساء الأحزاب إلى اتخاذ ذلك القرار الوطنى الحاسم فيما يختص بحل أحزابهم وهيئاتهم ودمجها عن رغبة فى حزب واحد تذوب فيه المطامع والمظاهر والرياسات، ولقد أخذ على المشروع ملاحظتان: أولهما أننا لم ندخل يحيى الفضلى وخضر عمر فى لجنة الحزب الواحد التنفيذية وقد قصدنا هذا التصرف وكنا على اتفاق تام فيه ولم نقصد إقصاءهما عن لجنة الحزب تماما ولكن إلى أمد حتى تستقر الأمور لأن الحرب بينهما كانت مستمرة، وثانيهما أننا لم نضع اسم بابكر قبانى فى هيئة الحزب وبابكر له مكانته فى حزب الأشقاء وله جهاده مع إخوانه فى مختلف الأحزاب فكان أمرا غريبا ألا يكون فى هيئة الحزب، والحقيقة أن إقصاءه لم يكن مقصودا مطلقا ولا متعمدا ولكن عندما وصلنا إلى اسمه حمل إلينا الدرديرى أحمد إسماعيل حديثا عن إسماعيل الأزهرى وهو يتحدث معه فى صدد لقاء طرفى الأشقاء فنذكر له أن نور الدين يشكو من نشاط بابكر، وكان بابكر فى مصر فى تلك الأيام للعلاج وفهم الدرديرى أن الأزهرى حريص على أن يوفر لبابكر الراحة التامة فيبعده عن النشاط السياسى مراعاة لصحته، ولذلك رأينا نحن أيضا تمشيا مع هذه الرغبة أن نبعده، ولكن كان هذا الإبعاد مثار ثورة كإبعاد يحيى الفضلى وخضر عمر" (١٢)، وقد ذكر بابكر: " أن الأمر لم يكن موضوع المرض ولكن كان المقصود هو تحطيم حزب الأشقاء لأن لديهم خبرة واسعة بالعمل السياسى ولهم شعبية كبيرة فى السودان، وكان لصالح سالم وعبد الناصر صلة أكبر بالدرديرى وميرغنى حمزة وخلف الله خالد فسهل لهم صالح سالم ومكنهم من الحزب الجديد، وعملوا على القضاء على

الأشقاء وأتباعهم وشعبيتهم، وغضب الناس في السودان لتلك الزعامة الجديدة ولولا وطنية الأشقاء الأصليين لانهزم الحزب في الانتخابات، ويوم أعلن قيام الحزب الوطني الاتحادي جمع بابكر مجلسا في بيته من أتباع حزب الأشقاء وعمل مجلس الثورة وانطلقوا إلى عبد الفتاح حسن قائد القوات المصرية محتجين على ذلك العمل، وقام عبد الفتاح حسن على الفور بالاتصال باللواء محمد نجيب ليبلغه رأى جماعة الأشقاء أو (مجلس الثورة) في الحزب الجديد (الحزب الوطني الاتحادي)، خاصة بعد ما شعر بابكر بوجود مؤامرة ضد حزب الأشقاء" (١٣).

ويذكر خضر حمد أيضا: "وعندما وصلنا إلى تكوين المكتب ترددتنا كثيرا في تحمل المسؤولية واتفقنا على أن نترك الأمر لهيئة الحزب أو لجنته التنفيذية بعد أن تجتمع... وأن تنتخب الهيئة العامة في أول اجتماع لها رئيس الحزب من بين أعضائها وأن تترك للجنة التنفيذية انتخاب نائب الرئيس والسكرتير ومساعدته وأمين الصندوق، واتفقنا على هذا القرار وعلى أن نقدم التكوين جميعه ما عدا انتخاب المكتب خوفا من إثارة الخلاف عن طريق التمثيل في المكتب... وفي مساء اليوم الثاني لاختيارنا اجتمعنا في منزل اللواء نجيب في الزيتون، وحضر جميع الإخوان المعنيين بهذا الأمر وقبل أن نعرض عليهم ما وصلنا إليه اجتمعنا مع الرئيس نجيب وعرضنا عليه ما وصلنا إليه فإذا به يختلف معنا ويصر على أننا نجب أن ننتخب المكتب أيضا وكان يقول: إذا ترك هذا الأمر إلى أن نصل إلى السودان فسيكون ذلك سبب خلاف كبير وأصر على أن ننتهز الفرصة ونقدم المشروع كاملا. فأخذنا نفكر ومعنا اللواء نجيب وانتهينا سريعا إلى اختيار إسماعيل الأزهرى للرئاسة، فكان إسماعيل الأزهرى لا يمكن أن يختلف عليه في الزعامة اثنان، ومحمد نور الدين للوكالة، وخلف الله أميننا للصندوق، ووقفنا عند السكرتير وذكر درديري أحمد إسماعيل اسمى ونحن

نعد المشروع ولكن رفضت وصرفت النظر عن الأمر كله، ولكن عند اجتماعنا مع الرئيس نجيب كنا نفكر فى أن يكون السكرتير مبارك زروق ولكن أثير رأى بأن نور الدين لن يقبل أن تكون الرئاسة والسكرتارية لجناح أزهرى، وإذا أخذنا واحد من جناح نور الدين فسيكون الاعتراض نفسه قائما ولما أعييتنا الحيل شدد الرئيس نجيب فى أن أتولى السكرتارية واخترت سكرتيرا والطيب محمد خير مساعدا وخرجنا للمجتمعين وبعد المقدمة قرأت عليهم المشروع كاملا، وباركه الجميع وكان الرئيس أزهرى أول المباركين وأول من رفع يده بالفاتحة، وحملت أسلاك التليفونات هذه النتيجة إلى أم درمان، ولكن تغلبت أخيرا المصلحة العامة على هوى النفوس واستطعنا أن نعمل وأن نبدأ الاستعدادات لتكوين الحزب والدعوة للاتفاقية" (١٤).

وبعد اتفاق كافة الأحزاب الاتحادية على الاندماج فى حزب واحد وصدور البيان وقراءة الفاتحة حدثت مفاجأة إذ احتدمت مناقشة فى أحد أركان الفندق وكانت مناقشة عنيفة كادت تؤدي بالاتفاق الذى توصل اليه، ولم يكن هذا الخلاف إلا حول تسمية الحزب الجديد، لقد كاد يتحطم كل شيء وكاد الكثيرون أن يفقدوا عقولهم لقد عاد كل فريق يصر على أن يشمل الاسم الجديد للحزب على كلمة تشير إلى اسم حزبه القديم، فهذا يريد ويشدد على كلمة "الأشقاء" أو كلمة شقيق على الأقل أو أحد مشتقاتها فى اسم الحزب الجديد، وهذا يصر على ضرورة الإشارة إلى كلمة "الاتحاد" رمز حزبه، وثالث يصر على أن تشمل التسمية كلمة وطنى أو وطنية أو أحد مشتقاتها، ولما اشتد الخلاف فكر صلاح سالم فى الاستعانة بالمجمع اللغوى ومطالبتهم بعقد جلسة طارئة ليساهم معه فى حل هذا الإشكال الخطير والذى يهدف بنسف كل أمل وهو تجميع أسماء الأحزاب الاتحادية فى اسم واحد، ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولا من الأحزاب

ونسى الجميع اتفاقهم حول ترك كل أمر يتعلق بالحزب الجديد إلى اللجنة الثلاثية، وبعد ساعات طويلة شاقة لهم الله سبحانه وتعالى الجميع السداد والتوفيق وتم الاتفاق إلى ترك هذا الأمر أيضا إلى اللجنة الثلاثية، وفعلا اجتمع شمل الجميع وكان توحيد هذه الأحزاب فى حزب واحد وهو الحزب الوطنى الاتحادى قد وضع لبنة قوية فى سبيل الوصول إلى الاتفاقية وتحقيق الغرض الرئيسى من ورائها وهو إخراج الإنجليز من السودان، وتفاءل الكثيرون خيرا بهذه الخطوة الباهرة التى حسمت صراعات بين رجال آمنوا بمبدأ واحد وفكرة واحدة. ولكن العارفين بدقائق الأمور والمتبعين لأحوال السودان لم يستطيعوا منذ اللحظة الأولى كتمان مخاوفهم وشكوكهم حول استمرار كيان هذا الحزب الجديد سليما لوقت طويل. وكانت وجهة النظر المصرية حول هذا الموضوع أن استمرار هذا الحزب (الحزب الوطنى الاتحادى) بكيانه الموحد ولو بشكل صورى ظاهرى - ولو لشهر واحد - سيكون نصرا عظيما ضد الإنجليز اللذين استعدوا لبدء المفاوضات(١٥).

واجتمع ممثلو الأحزاب السودانية مع اللواء محمد نجيب الذى عرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية، واتفقت كلمتهم جميعا لمواجهة الجانب البريطانى فى المفاوضات على عدم فصل الجنوب عن الشمال، ولجنة الحاكم العام، والسودنة كحل نهائي لا يمكن الرجوع عنه، وجلاء الجيوش الأجنبية عن السودان، فوحدة السودان فى نظر الحكومة المصرية وديعة لا يمكن التهاون فى أمرها (١٦). وفى ١٢ فبراير ١٩٥٣ وبعد مفاوضات استمرت ثلاثة أشهر ونصف بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية أمكن التوقيع على اتفاقية حق تقرير المصير للسودان والتى وصفت آنذاك بالاتفاقية المستحيلة (١٧).

واجتمع محمد نجيب مع قادة الأحزاب الاتحادية قبل سفرهم إلى الخرطوم، وطلب منهم أن يصححوا الأخطاء التي حدثت، وأن يشرحوا الموقف حسب الظروف وطلب منهم العمل على تهدئة الأحوال في السودان" (١٨).

وجرت الانتخابات لأول برلمان سوداني في نوفمبر ١٩٥٢ على ضوء اتفاقية السودان بين دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا، وقد أحاطت بها ظروف وملايسات متعددة لأنها كانت تعنى في المقام الأول تقرير المصير لشعب السودان بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال فكانت أول انتخابات برلمانية تشهدها السودان، وقد خاض الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهرى المعركة الانتخابية تحت شعار "وحدة وادي النيل" (١٩)، في حين خاض حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية المعركة الانتخابية تحت شعار "السودان للسودانيين"، وهاجم الاتحاديون هذا الشعار، ووصفوه بأنه "كلمة حق أريد بها باطل" وأن حزب الأمة ينادى باستقلال السودان عن مصر، لتمكن بريطانيا من السيطرة على السودان، وأن هذا هو الاستقلال الذي يسعى إليه حزب الأمة (٢٠)، كما اتهمت مصر كل سوداني ينادى بالاستقلال بأنه أجير الاستعمار البريطاني كما اعتبرت بريطانيا دعاة الوحدة من الحزب الوطني الاتحادي أجراء الاستعمار المصري (٢١).

وكانت معركة الانتخابات معركة حامية حقاً نزلها الإنجليز بكل قوتهم في الشمال والجنوب، ووقفوا إلى جانب كل حزب أو فرد يعمل ضد مصر وضد الحزب الوطني الاتحادي (٢٢)، وحدث تبادل الاتهامات بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وتطور الموقف وأصبحت البلاد علي شفا حرب أهلية (٢٣)، وأرسل حزب الأمة مذكرة شديدة اللهجة إلى اللجنة التي تشرف على الانتخابات مؤكداً لها: "أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ"،

ولا يشك عاقل بأن الحكومة المصرية قد بذلت المال للحزب الوطني الاتحادي (٢٤).

واستمرت جهود إنجلترا ومصر في اجتذاب الناخب السوداني كل إلى صفة، حتى أجريت الانتخابات والتي بدأت في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٥٣، وكان على إنجلترا ومصر والأحزاب السودانية أن تنتظر إعلان نتائج أول انتخابات برلمانية تجرى في السودان، والتي تقرر إعلانها يوم ٢٩ نوفمبر (٢٥).

وكان الاتحاديون في الخرطوم يفتنون إلى حقيقة ما سيحدث في انتخابات الجنوب قبل إجرائها بوقت طويل ويخشون من ضياع كل الدوائر هناك والتي تمثل حوالى ربع مجموع الدوائر كلها، ولذلك اتفق الحزب الوطنى الاتحادى سرًا مع ١٢ مرشحاً جنوبياً كانوا يؤمنون بمبادئهم الاتحادية على أن يتقدموا للانتخابات كمستقلين ويخفوا صفتهم الاتحادية، وفي الوقت نفسه وقع هؤلاء المرشحون على وثائق انضمامهم سرًا للحزب الوطنى الاتحادى على أن يعلنوا مبادئهم الاتحادية فور نجاحهم فى المعركة الانتخابية ونجحوا كلهم بهذه الوسيلة فى الانتخابات دون أن تتعرض لهم الإدارة البريطانية هناك بأى شىء، وليلة إعلان نتيجة انتخابات دوائر الجنوب أعلنت اللجنة الدولية عدم فوز أى مرشح اتحادى فى الجنوب، وجاء هذا قبل اجراء الانتخابات فى الشمال بيوم واحد، فهز الفرع الحاكم العام ولم يطق أن ينام قبل أن يتشفى فى مصر وفى الحزب الوطنى الاتحادى وفى مندوب مصر عبد الفتاح حسن، فاستدعاه فى نفس الليلة فى قصره ، وقال الحاكم العام لمندوب مصر: " ألم أقل لكم أيها المصريون أنه لا يوجد أى نصير فى هذه البلاد لفكرة الاتحاد معكم؟ لم تصدقونا طويلا، ونحن نطلعكم على الحقائق فى هذه البلاد وكنتم تظنون أننا نقرر

بكم، ما رأيكم فى النتيجة التى أعلنتها لجننتكم الليلة حول نتيجة الانتخابات فى كل دوائر الجنوب؟. وكان عبد الفتاح حسن قد علم قبل وصوله لسراى الحاكم العام بدقائق بالبيان الذى أذاعه الحزب الوطنى الاتحادى فور إعلان نتيجة الانتخابات هذه، والذى جاء فيه نبأ فوز الحزب الوطنى الاتحادى باثنى عشر مقعداً فى الجنوب، أى أكثر من نصف الدوائر هناك، وهؤلاء الذين كانوا قد أخفوا اتحاديتهم وتقدموا كمستقلين حتى يتفادوا ضغط الإدارة، كما أذاع الحزب نصوص البرقيات التى وصلتته من النواب الفائزين وأعلنوا فيها انضمامهم إلى صفوف الحزب الوطنى الاتحادى، وكان عبد الفتاح حسن قد علم بكل ذلك قبل وصوله لسراى فأجاب الحاكم العام على سؤاله بما يلى: "إن حديث معاليك محتمل ولكن سمعت عرضاً قبل وصولى إلى معاليكم بدقائق بيانا صادرا من الحزب الوطنى الاتحادى يقول: إن اثنا عشر نائبا جنوبيا أعلنوا انضمامهم إليه". وما أن علم الحاكم العام بهذه الحقيقة حتى عقد فى تلك الليلة اجتماعا ضم كل مستشاريه ولم يغمض لأحد جفن فى قصر الحاكم العام طوال هذه الليلة، وفى صباح اليوم التالى سافر وليم لوس Mr. William مستشار الحاكم العام بالطائرة إلى جنوب السودان، وعقد اجتماعا فور وصوله إلى مدينة جوبا ضم مديرى المديرىات الجنوبية، وقام بجولة فى جميع أنحاء الجنوب استمرت أكثر من أسبوعين قابل فيها كل المرشحين الفائزين الذين انضموا للحزب الوطنى الاتحادى، وهددهم بشتى أنواع العقاب والضغط، وحاول إغراءهم بكل ما يملك من شتى وسائل الإغراء لكى ينسحبوا من الحزب الوطنى الاتحادى وكل ما نجح فيه لوس فى رحلته إنقااص عدد الدوائر التى فاز بها الاتحاديون من ١٢ دائرة إلى إحدى عشر دائرة (٢٦). وقامت القوات البريطانية بحرق منازل الجنوبيين الموالين للحزب الوطنى الاتحادى والذين استقبلوا صلاح سالم فى الجنوب (٢٧).

واعترف لوس: " أن مصر والحزب الوطني الاتحادي نجحوا في استخدام الدعوة ضد الاحتلال الأجنبي والمهدية الثانية بشكل فعال ومؤثر مما جعل قطاعات كبيرة من الشعب السوداني ينحاز لمصر وللحزب الوطني الاتحادي على اعتبار أن الاحتلال الأجنبي والمهدية الثانية أخطر من الوجود المصري في السودان(٢٨). ويذكر هولت Holt : " أن الناخبين لم يصوتوا لصالح الحزب الوطني الاتحادي حبا لمصر ولكن كراهية للإنجليز" (٢٩).

وقد أسفرت انتخابات مجلس النواب عن فوز كبير للحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهرى يزيد على ضعف مقاعد حزب الأمة، حيث نال الحزب الوطني الاتحادي واحداً وخمسين مقعداً، وحزب الأمة اثنين وعشرين مقعداً، وحزب الأحرار الجنوبي تسعة مقاعد، والحزب الجمهوري الاشتراكي ثلاث مقاعد، والمستقلون أحد عشر مقعداً، ونال ممثل الجبهة المعادية للاستعمار مقعداً واحداً (٣٠). كما اكتسح الحزب الوطني الاتحادي انتخابات مجلس الشيوخ، فمن بين مقاعد مجلس الشيوخ الثلاثين المخصصة للانتخابات فاز الاتحاديون باثنين وعشرين مقعداً، في حين حصل حزب الأمة على ثلاثة مقاعد فقط، كما حصل حزب الأحرار الجنوبي على ثلاثة مقاعد والمستقلون على مقعدين (٣١).

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للإدارة البريطانية خاصة، لأنها كانت تعتقد أن أغلبية الشعب السوداني لا يرغب في الاتحاد مع مصر بأي طريقة، واعتبرت الحكومة البريطانية أن فوز الحزب الوطني الاتحادي هو بمثابة نكران للجميل من الشعب السوداني تجاه الإدارة البريطانية، التي حاولت بشتى الطرق استمالة الشعب السوداني إلى صفها (٣٢).

وبعد نتيجة الانتخابات البرلمانية في السودان أعلن إيدن Mr.Eden وزير الخارجية البريطاني عن انتقاده الشديد لموقف الحكومة المصرية التي

استطاعت التأثير على قرار السودانين لصالح الحزب المؤيد لها والمدعم منها ، وهو الحزب الوطني الاتحادي، وذلك من خلال الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والإذاعة المصرية والوسائل الإعلامية الأخرى ، وما قام به وزير الإعلام وشئون السودان في الحكومة المصرية (الصاغ صلاح سالم) من جهود أثرت على عملية الانتخابات ذاتها لصالح مصر، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفاً عدائياً تجاهها (٣٣). وأن المحاولات المصرية التي استهدفت التأثير على مجرى الانتخابات تمثلت في تقديم مصروفات مالية للسودانيين(٣٤).

والأرجح أن التدخل المصري جاء مساوياً للتدخل الإنجليزي في شئون السودان خاصة في الحملة الانتخابية، فكلتا الدولتين قدمت الأموال والرشاوى لأنصارهما، واستخدمتا كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، للتأثير على الحملة الانتخابية، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذي تريده، وأن مصر أنفقت الأموال الباهظة على الحملة الانتخابية لصالح الحزب الوطني الاتحادي، ويعترف صلاح سالم بحقيقة الموقف المصري تجاه الحملة الانتخابية، حيث يذكر في مذكراته قائلاً: "أعترف بصراحة أن هذا الموقف الواضح السافر للحكام الإنجليزي هو الذي دفعني لأن أقف بجوار الحزب الوطني الاتحادي المعتدى عليه بجوارحي وحواسي وأعصابي، وموقفي هذا هو الذي حز في نفوس قادة حزب الأمة وانقطعت على أثره علاقات المودة والمحبة بيني وبين قادة الحزب"(٣٥).

وفي جلسة البرلمان السوداني بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٤ وبعد الإجراءات الخاصة بحلف اليمين، تقدم نواب الحزب الوطني الاتحادي باقتراح لانتخاب إسماعيل الأزهرى رئيساً للوزراء، واقترح الصديق المهدي رئيس حزب الأمة انتخاب محمد أحمد محبوب رئيساً للوزراء فقال إسماعيل

الأزهري ٥٦ صوتاً ومحمد أحمد محجوب ٣٧ صوتاً، وتم انتخاب إسماعيل الأزهري كأول رئيس للوزراء في السودان، وأصبح محمد أحمد محجوب زعيماً للمعارضة (٣٦)، وكون الأزهري الوزارة، ونجح ببراعة في أن يعين أعضاء حزب الأشقاء الذين تم استبعادهم من قيادة الحزب الوطني الاتحادي، كذلك احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية بجانب رئاسته للوزراء (٣٧).

وحددت حكومة الحزب الوطني الاتحادي أول مارس ١٩٥٤ موعداً لإجراء مراسم الافتتاح الرسمي للبرلمان في السودان، وقررت أن تدعو اللواء محمد نجيب لحضور هذه المناسبة، بالإضافة إلى عدد من مندوبي بعض الدول لزيارة السودان (٣٨)، وأراد الأزهري والحزب الوطني الاتحادي أن يعطى افتتاح أول برلمان سوداني ما يستحق من الاهتمام العربي والدولي، خاصة بحضور الرئيس المصري اللواء محمد نجيب (٣٩).

ويذكر خضر حمد: "نزلت طائرة اللواء محمد نجيب واستقبل بالهتاف له، وكان أنصار الحزب الوطني الاتحادي يستولون على ميدان المطار واستطاعوا أن يدخلوا إلى الطائرة، وكان حماسهم دافقاً، ولكن كان واضحاً أن كل من في المطار - بعد ميدانه - من حزب الأمة، وكان الاضطراب بادياً على المستقبلين له من المسؤولين ورجال الأمن فسألت: الدرديري عثمان عن الخبر فلم يتكلم، ولكنه أخرج لي من جيبه سبع رصاصات وكان هذا كافياً لتصوير الموقف (٤٠).

وكان أنصار حزب الأمة، يشعرون بمرارة شديدة بسبب هزيمتهم في الانتخابات فانتهزوا هذه الفرصة لحشد مؤيديهم، فكان نتيجة إعلان أول مارس عطلة رسمية وجود تجمعات هائلة في شوارع الخرطوم، وأخذت أعداد كبيرة من المواطنين - يبلغ عددها عشرين ألفاً تقريباً أغلبها من الأنصار - تحاصر طائرة اللواء محمد نجيب في مطار الخرطوم (٤١). فلم

ينتظر حزب الأمة أن تتربع مصر والأغلبية الاتحادية من الحزب الوطني الاتحادي على عرش القرار البرلماني، فاختاروا موعد الاحتفال بافتتاح أول برلمان سوداني للتعبير عن رغبتهم، وعن ثقلهم أمام الرئيس المصري محمد نجيب وأمام كل ضيوف السودان الذين دعوا لحضور ذلك اليوم الخالد، فخلدوه بمذبحة سوداء على مرأى ومسمع من العالم (٤٢).

ويذكر أحمد حمروش: " أنه لم تكن زيارة نجيب للسودان مناسبة في موعدها لا في مصر ولا في السودان، من حيث الصراع علي السلطة في مصر والمشاكل في السودان؛ نتيجة خروج حزب الأمة مهزوماً في الانتخابات فكان الموقف متفجراً في السودان لاتهام حزب الأمة مصر بتدخلها في الانتخابات للتأثير علي الناخبين لصالح الحزب الوطني الاتحادي (٤٣).

وعاد اللواء محمد نجيب إلي مصر في اليوم التالي في ٢ مارس ١٩٥٤ ، وتم تأجيل افتتاح البرلمان لمدة عشرة أيام، وتم إعلان حالة الطوارئ في البلاد (٤٤)، ومن ثم افتتح البرلمان في ١٠ مارس بدون أي مظاهر احتفال (٤٥).

كان من المفروض أن تمضي الأمور إلى طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحاد بين مصر والسودان وقد قامت بالفعل، وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدي إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات، لكن الموقف الداخلي في مصر هو الذي أثر على الموقف في السودان (٤٦)، فقد أدى الخلاف الذي وقع بين اللواء محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى إقالة اللواء محمد نجيب من كافة مناصبه، وما أن ذاع خبر إقالة اللواء محمد نجيب حتى اهتز السودان وثار نواب الحزب الوطني الاتحادي

وتساءلوا كيف يحدث ما حدث دون أن يكون لنا رأى نحن الذين نسعى إلى تحقيق الاتحاد مع مصر ؟ (٤٧) وأكد خضر حمد سكرتير الحزب الوطني الاتحادي في تصريح له في جريدة السودان الجديد: " لا وحدة ولا اتحاد مع مصر بغير نجيب " ، وكان لهذا الخبر أثره في مصر، كما عمت المظاهرات في شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان.

واجتمعت لجنة الحزب الوطنى الاتحادي وهيئته لدراسة الموقف واتخاذ ما يجب اتخاذه من أعمال سريعة. وكانت هناك فكرة لأن يذهب وفد من الوزراء إلى مصر لمحاولة تسوية الخلاف ورؤى أخيرا ألا يزج بالحكومة فى مثل هذه المشاكل، وأن يكون الوفد من الحزب الوطنى الاتحادي. واجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادي فى منزل الرئيس إسماعيل الأزهرى، واستعرضت الموقف من جميع نواحيه، وانتهت إلى أنه لابد من قيام وفد يشرح الموقف وخطورته ومحاولة معالجة الأمر مهما كان، ولا علاج كما يرون غير عودة نجيب مهما كانت الظروف والأوضاع وذلك لتخرج الحالة مما سيؤدى حتما إلى انهيار العهد الحاضر بالسودان تبديلا لا يتفق والمصلحة العامة، وقرر الاجتماع بالإجماع إرسال وفد بأسرع فرصة ممكنة من خضر حمد السكرتير العام للحزب الوطنى الاتحادي ومحمد أحمد المرضى ويحيى عثمان ويحيى الفضلى ومحمد أمين حسين (٤٨) ، كما أوضح متحدث من الحزب الوطنى الاتحادي سر اهتمامهم بمصر وبما يجرى فيها فقال: " نحن يهمنى أمر مصر كثيرا، لأن مصالحننا ارتبطت بمصر أكثر من غيرها من بلاد العالم، وبعد عامين سنذهب إلى صناديق الانتخاب لنختار بين الاتحاد أو الاستقلال، ولذلك نحن نهتم بما يجرى فى مصر أكثر من اهتمامنا بأي بلد من بلاد العالم، وكل ما نأمله أن ينتصر الشعب المصرى أولا وأخيرا " (٤٩).

وكان اللواء محمد نجيب قد أصبح رمزاً للوحدة عند السودانيين، فمدة خدمته الطويلة هناك وقرابته وعلاقته الوثيقة ومعرفته بالكثير من السودانيين جعلت منه شخصية محبوبة في السودان؛ ولهذا كان يتمتع بشعبية كبيرة في السودان (٥٠)، كما يذكر محمد عمر بشير " أنه نتيجة لإبعاد اللواء نجيب الرئيس المصري المحبوب لدى السودانيين والذي يمت إلى السودان بصلة الدم، أدى ذلك إلى تغير موقف أولئك الذين كانوا يدعون للوحدة مع مصر (٥١). كما اعتبرت جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن في ذلك الوقت أن عزل اللواء محمد نجيب مأساة لكل سوداني (٥٢)، وفي رسالة بعث بها المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم إلى ويلي موريس مدير الإدارة المصرية في وزارة الخارجية البريطانية بعد إبعاد نجيب: "بأن هذه الأحداث أدت إلى انخفاض أسهم مصر في السودان وأصبح الحاكم العام في موقف أقوى في مواجهة الأزهري والحزب الوطني الاتحادي ... وبدأ الاختراق المصري للسودان يتراجع " كما بعث السودانيون ربع مليون برقية احتجاج واستتكار إلى مصر" (٥٣).

ويؤكد سير قوين بل Sir.Bell أحد الإداريين البريطانيين في السودان : " بأن اعتقال اللواء محمد نجيب في نوفمبر عام ١٩٥٤ وتحديد إقامته كان بمثابة المسمار الأخير في نعش الوحدة " (٥٤) ، ويؤيد بيتر بيكتولد Bectold, Peter هذا الرأي " بأنه في أعقاب اعتقال اللواء نجيب تحول الأزهري والحزب الوطني الاتحادي عن فكرة الاتحاد مع مصر " (٥٥).

وسافر الأزهري على رأس وفد من الحزب الوطني الاتحادي إلى مصر محاولاً إنقاذ اللواء محمد نجيب من المحاكمة التي أشارت إليها بعض الصحف ورددتها بعض الدوائر، واجتمع الأزهري مع عبد الناصر وتم الاتفاق على إغلاق هذا الموضوع نهائياً، وعدم تقديم اللواء محمد نجيب للمحاكمة (٥٦).

كما أن سياسة صلاح سالم التي انتهجها في السودان، والتي اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقرب بعض العناصر السودانية على حساب الآخر، وموقفه من نجيب وتهجمه الشخصي على محمد نجيب كان لها أكبر الأثر في نفوس السودانيين الموالين لمصر من الحزب الوطني الاتحادي، وتحولهم عن طريق الوحدة، وباءت جهود صلاح سالم بالفشل لتعطيم شعبية إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادي بتأليب أتباعه وأهل الجنوب عليه، ومساندته لنور الدين الذي لم تتل شخصيته نفس وزن شخصية الأزهرى وشعبيته (٥٧). ويذكر السير قوين بل: " إذا صح القول بأن هناك رجلاً واحداً أسهم بقدر وافر في إضعاف قضية مصر في السودان وسعيها الدعوى لتحقيق الوحدة بين مصر والسودان، فذلك الرجل هو الصاغ صلاح سالم، الذي أخطأ في فهم العقلية السودانية كما أخطأنا قبله، ولم يقدّر اعتباراً لتطورها واستيعابها لما كان يجرى في العالم حولها من أحداث " (٥٨).

ويذكر عبد اللطيف البغدادي: " وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها صلاح سالم قبل الانتخابات، فإنه وقع في كثير من الأخطاء بعد نجاح الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات، فقد أصابه الغرور بعد نجاحه في هذه الجولة، فبدأ يعامل الزعماء السودانيين بنفس الأسلوب الذي عاملهم به قبل نجاحه، كما أنه كان يتعالى بطبيعته كرجل عسكري على رجال السياسة السودانيين، وكان يرى أن عليهم أن يسمعوا ويطيعوا له مما أدى إلى استياء الكثير منهم من هذه التصرفات " (٥٩).

كما عمل صلاح سالم على الوقيعة بين إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادي والسيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية، فقد جاء في خطاب صلاح سالم إلى السيد على الميرغنى: " فهل يرضى مولانا

عن الخلافات الشديدة التي تجرى الآن حول إدخال عناصر جدد في الحزب الوطني الاتحادي أو عدم إدخالهم ؟ فهذا يقول بتقوية الختمية في الحزب، وذلك يقول لتقوية عناصر المثقفين، وثالث يسعى لتقوية أنصاره في حزب الأشقاء جناح كذا، ورابع يقوى الجناح الآخر، إلى غير ذلك من الخلافات التي إن تركت وشأنها لأدت حتما إلى انهيار في الحزب، وكسب مؤكد للذين يتربصون بكم الدوائر، ولم ينسوا بعد مرارة الهزيمة وال فشل "، وعلى اثر ذلك صدر بيان من السيد على الميرغني بعدم عقد الاجتماعات السياسية بمنزله أو الزج بجماعة الختمية في معترك الصراع الدائر بين الأحزاب (٦٠).

ويذكر الدكتور عبد العظيم رمضان: " أن صلاح سالم لم يكذب يتبين انقلاب إسماعيل الأزهري والحزب الوطني الاتحادي على شعار الاتحاد مع مصر، حتى توهم أنه يتعامل مع حزب من الأحزاب المصرية التي ألفتها ثورة ٢٣ يوليو، فلم يتردد في الدخول في صراع شديد مع إسماعيل الأزهري، وحاول تأليب بعض أعوانه عليه، كما عمد إلى استخدام الأموال وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب، لكن إسماعيل الأزهري واجه التحدي بأسلوب مثير حيث خطب في الجماهير: " إن لحم أكتافي من مصر، وقد دخلتها لابساً حذاء كاوتش، ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون في مصر وصرخت الجماهير لا ... لا "، أدى كل ذلك إلى نسف الثقة بين الزعماء السودانيين والحكومة المصرية بعدما أصبح هؤلاء ينظرون إلى الحكومة المصرية وصلاح سالم نظرة توجس فهي تمتلك أن تحرك أعداءهم بالأموال (٦١).

وأدى تدهور العلاقات بين مصر والحزب الوطني الاتحادي إلى أن قدم بعض النواب من الحزب الوطني الاتحادي اقتراحا بأن يعرب البرلمان عن

أسفه لتتحية محمد نجيب، والأحكام التي صدرت في مصر ضد الإخوان المسلمين، ومطالبة الحاكم العام بالتدخل لتخفيف الأحكام، ولكن الحاكم العام رفض أن يناقش البرلمان السوداني هذا الاقتراح طبقاً لدستور الحكم الذاتي وصلاحيات الحاكم العام، لأن المشروع يعد تدخلاً لا مبرر له في الشؤون الداخلية لحكومة خارجية (٦٢).

ولهذا يشير التقرير السرى المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من اللواء صالح حرب بأنه " أصبح كل من يتكلم عن الاتحاد مع مصر يتهم بالخيانة في حق الوطن، ولهذا أجمعت جميع الهيئات في السودان أنه لا مكان لإصلاح الأمور بين مصر والسودان إلا إذا كانت الخطوة الأولى إخراج صالح سالم من حكومة مصر... أما عن تحويل لجان الحزب الوطنى الاتحادى إلى نقط ارتكاز للفكرة الاتحادية فإن الأزهرى قد شل جميع تلك اللجان " (٦٣).

وفى نفس الوقت كانت الضغوط تتزايد داخل البرلمان السودانى والحزب الوطنى الاتحادي من أجل توزيع عادل لمياه النيل بين مصر والسودان، ونتيجة لذلك تصاعدت الشكوك وسط مجتمع السياسة السودانية حول أهلية الحزب الوطنى لتحقيق هذا الهدف، فالروابط المالية والسياسية والتنظيمات الوطيدة بين القيادات العليا للحزب الوطنى الاتحادي والنظام المصرى كانت تثير شكوكاً قوية حول قدرة هذه القيادات على مواجهة أرياب نعمتها، وعبرت هذه الشكوك عن نفسها بشكل جلى في استقالة ثلاثة من الوزراء الأساسيين من الحزب الوطنى الاتحادي، وكان من بينهم وزير الدفاع ووزير الزراعة والري، والمعروفان بعلاقاتهما الوطيدة بالسيد على الميرغنى وطائفة الختمية، وكان الوزراء قد حذروا من ضعف الحكومة وتردها في مواجهة ضغوط الحكومة المصرية، وارجعوا

استقلالهم إلى طغيان النفوذ المصري داخل الحزب الوطنى الاتحادى، وضعف موقفه حول مياه النيل، ونتيجة لكل ذلك، بالإضافة إلى الخوف من استقالات أخرى أجبر الحزب الوطنى الاتحادى على تبني موقف صلب في الجولات الأولى لمفاوضات مياه النيل (٦٤).

وكان وفد من حزب الأمة قد سافر إلى إنجلترا، وطلب الصديق المهدي من المستر لويد وقف تدخل المصريين في شئون السودان، ونصح لويد ممثلى حزب الأمة بأن تستغل المعارضة موضوعات بتكرار الأسئلة البرلمانية، حتى تكون الحكومة مجبرة على اتخاذ موقف مع الاستقلال أو ضد مصر، والأدوات التي تستغل لهذا الغرض هي تكرار الأسئلة حول مياه النيل (٦٥). وبعد عودة وفد حزب الأمة من إنجلترا قام بعض الأعضاء من حزب الأمة بمهاجمة حكومة الحزب الوطنى واتهموا الحكومة بأنها تتهاون مع مصر في مياه النيل، وردد الكثير من النواب الأسئلة داخل البرلمان عن نصيب السودان من مياه النيل، وطبيعة العلاقات مع مصر حول مياه النيل ؟ كما اتهم حزب الأمة الأزهرى بتفريطه في مياه النيل كما أثار حزب الأمة النواب داخل البرلمان ضد مصر وضد الحزب الوطنى الاتحادى (٦٦)، وأدى ذلك إلى اتساع الجفوة بين الحزب الوطنى الاتحادى ومصر بسبب مفاوضات مياه النيل، ورغبة مصر في عدم إعطاء السودان كميات إضافية من المياه قبل إتمام السد العالى (٦٧).

وعلى أثر هذا الهجوم على حكومة الحزب الوطنى الاتحادى داخل البرلمان قام إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ورئيس الوزراء في نفس الوقت بالاتصال بالمسؤولين في مصر وطلب منهم الإسراع بمفاوضات مياه النيل، وسافر السيد خضر حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى ووزير الزراعة والري السودانى إلى مصر في شهر مارس ١٩٥٥ لإجراء مفاوضات مياه النيل.

ويذكر خضر حمد في مذكراته : " وصلت القاهرة الساعة الرابعة مساءً وكان في استقبالى عبد الفتاح حسن، نيابة عن صلاح سالم ، وفي الساعة التاسعة مساءً تناولنا العشاء ومعنا صلاح سالم في منزل جمال عبد الناصر ، وكان واضحاً من حديث الجانب السوداني أن الاستقلال هو الطريق السليم للاتحاد، وأن السودان الحر المستقل يستطيع أن يحقق الاتحاد مع مصر الحرة المستقلة، واستمر الحديث إلى الساعة الواحدة والنصف صباحاً ، وكان صلاح سالم يحاول إقناعنا بالاتحاد ، وأن أخطار الاستقلال كثيرة جداً ، وكان الرئيس جمال أقل حديثاً ولخص الوضع أخيراً فيما جاء فى الاتفاقية من حيث استفتاء السودان فى أن يرتبط بمصر أو يستقل وقال: إن علينا أن نقبل النتيجة. وسألنى صلاح سالم ما هو رأى لجان الحزب الوطنى ؟ فأخبرته بأن الأغلبية الساحقة تؤيد الرأى الذى أدلى به إسماعيل الأزهرى لجريدة الأيام، ولجنة واحدة فقط هى لجنة عطبره تقول بالاتحاد، فكان رد صلاح سالم : " يعنى مافيش فايده " .

وتحدث خضر حمد مع صلاح سالم عن النتائج المترتبة على حل مسألة مياه النيل حلاً عادلاً، وطلب خضر حمد من صلاح سالم بأنه لا يريد أن يعالج المسألة من ناحيتها الفنية، لأن هذا الجانب له أهله من الفنيين وأنه لم يعد موضوعاً فنياً بقدر ما هو سياسى لإعداد تقرير لإعلانه داخل البرلمان، وقد وافق صلاح سالم على هذا الرأى وأيده وذكر المخاوف من الاستقلال، وقال: "إن الوضع بالنسبة لهم أخرج لأنهم فى مصر مازالوا طلاب اتحاد " وكان يبدو على صلاح سالم القلق وسألنى هل سمعت بقرار العشرة ؟ فقلت لم أسمع به ، فقد اجتمعوا بالأمس ليلا فمن أين لي أن أعرف النتيجة الآن فقال: " ما فيش فايده " (٦٨).

أما عن لجنة العشرة فقد كان الحزب الوطنى الاتحادى قد كون لجنة من عشرة من النواب لوضع الصيغة التي يتفقون عليها لتقرير المصير لتقدم لهيئة الحزب ولجنته البرلمانية، وسميت لجنة العشرة وهى مشكلة من عشرة أعضاء من الحزب الوطنى الاتحادى لتحديد مستقبل العلاقات بين مصر والسودان، وقررت لجنة العشرة مساء ٣١ مارس ١٩٥٥ استقلال السودان وسيادته التامة (٦٩). كما اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى يوم ٧ أبريل فأيدت قرار لجنة العشرة وقررت أيضا أنه يجب أن تحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل عن طريق تنسيق المصالح وبواسطة اتفاقيات رسمية بين الحكومتين، وأصدر البرلمان السودانى قرارا مستندا إلى قرار لجنة العشرة بأن الأمر (تقرير المصير) لا يدعو إلى إجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم في السودان، وأنه يعتبر أن جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان استقلالا للسودان (٧٠).

ويذكر خضر حمد: " وفي أثناء المفاوضات حول مياه النيل في القاهرة كنت قد أحضرت معى من السودان قصيدة للشاعر أحمد محمد صالح عنوانها (إلى نجيب في عليائه) (٧١). بغرض أن تكتب بخط جميل وأعمل لها لوحة، وفي أثناء وجودى في ورشة الأكلاشيه حضرت النيابة العسكرية، وبدأ المحقق يسألنى عن القصيدة فأخبرته بأصلها وأنها من نظم الأستاذ أحمد محمد صالح وأنتى معجب بها لسببين أولهما: لأنها من جيد الشعر، وثانيهما: لأنها ثناء على نجيب وهو رجل يهمنى شخصيا؛ لأنه صديقى وأن هذه القصيدة نشرت في السودان مرتين وأذيعت كذلك ووجدت قبولا من جماهير الشعب السودانى، وقصصت عليه قصة كتابتها وكيف فكرت في عمل لوحة لها هنا لنطبع منها الصور المطلوبة في السودان، وقال المحقق إنها في الأصل إساءة لرجال الثورة، فقلت إنها في الأصل ثناء على محمد

نجيب، والتعريض جاء عرضاً، فقال إنها تسيئ للعلاقات بين القطرين، فقلت هذا خطأ فالعلاقات مازالت حسنة، والقصيدة نشرت مرات وأذيعت، فقال: " ألا ترى فيها إساءة لرجال الثورة ؟ فقلت: ليس ذلك المهم عندي، ولكن المهم هو ما فيها من ثناء على محمد نجيب، وأنا لست ناظم القصيدة حتى أضع ما أريد وأحذف ما أريد، فسأل عن أثرها في الشعور العام في مصر ؟ فقلت: وما علاقة الشعور العام في مصر بها ؟ وأدت هذه المسألة إلى أزمة أحدثت بوادرها تباعداً بين القاهرة والخرطوم " (٧٢)، ولم أترك الأمر واتصلت بصلاح سالم فكان في اجتماع مع مندوبين من سوريا، وسافرت إلى السودان وكان في توديعي محافظ القاهرة مندوبا عن الرئيس عبد الناصر، وأطلعت الرئيس إسماعيل الأزهرى على كل شيء وذكرت له كل ما حدث من تحقيق، وأبدت رغبتى في ألا أذهب لمفاوضات مياه النيل بالقاهرة ولكنه لم يوافق، وطلب منى أن أعمل على أخذ الوفد السوداني وأن أسرع بتحديد الموعد الجديد للمفاوضات، واتفق الجميع داخل الحزب الوطنى الاتحادي على إنهاء المفاوضات سواء كان ذلك بالاتفاق أو بالخلاف النهائى، كما تم الاتفاق على عدم ربط السد العالى وتقسيم المياه، أو السد العالى وخزان الروصيرص " (٧٣).

وفي أثناء مفاوضات مياه النيل إذ بصحف القاهرة الصادرة في ٨ أبريل ١٩٥٥ تؤكد على فشل المحادثات بشأن مياه النيل، كما ذكرت العناوين الرئيسية للصحف المصرية (ضبط وزير سوداني وهو يعد منشورات ضد الحكم في مصر)، (الوزير يرأس وفد السودان في مفاوضات مياه النيل فيعمل على فشلها) ونشرت الصحف المصرية صورة لخضر حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادي ووزير الري السوداني وهو في إحدى مطابع القاهرة ويقف بجانبه وكيل نيابة أمن الدولة (٧٤).

وبعد الانتهاء من مفاوضات مياه النيل بغير الوصول إلى حل مرضى لجميع الأطراف، هاجم صلاح سالم وفد المفاوضات السوداني، كما هاجم صلاح سالم خضر حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى ووزير الري السودانى(٧٥). وبعد فشل مفاوضات مياه النيل أصدر حزب الأمة عدة بيانات تتهم الحزب الوطنى الاتحادى بتفريطه في مياه النيل وأن حزب الأمة سيكافح عن حق السودان في مياه النيل (٧٦).

وبعد عودة خضر حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى ووزير الري تحدث أمام نواب البرلمان قائلاً: "إن هذا الموقف الجديد الذى توصل إليه هو وزملاؤه الوزراء ... أجد نفسى مضطراً إلى الاعتذار أمام البرلمان عن الثقة السابقة في الحكومة المصرية فيما يتعلق بمشكلة مياه النيل، وأنتى أعترف الآن بالخطأ، وبالتالي أعود إلى الصواب فالحقيقة المرة هو أن ما كنا نعتقده مياه كان مجرد سراب، لذلك كان علينا الاعتماد على الله سبحانه وتعالى، ثم على قوة حقوقنا والضمير العالمى، من أجل ضمان نصيبنا الحقيقى من مياه النيل " (٧٧).

وهكذا نجد أن مسألة مياه النيل كانت أحد الأسلحة التى شهرها البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب، وإذكاء نار الفتنة بين مصر والسودان من جانب آخر (٧٨).

ويذكر الدكتور البخاري الجعلى بأنه: "كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية، كلما برزت مسألة مياه النيل في العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة في الصحافة ليس فقط في الصحافة المصرية والسودانية، ولكن في الصحافة العربية بوجه عام، ومن المؤسف أن من يرددها فإنما يرددها بعلم وبغير علم " (٧٩).

كما تشير الوثائق الأمريكية إلى: " أن مصر تذهب إليها كمية كبيرة من المياه غير مستعملة وأكثر من حاجتها، علاوة على ذلك فمساعدات البنك الدولي مشروطة على اتفاق مسبق بين مصر والسودان للمساهمة في بناء السد العالي، وعلى اتفاق تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، ولا بد من أن تعرف كل دولة حصتها لحدوث استقرار بين البلدين " (٨٠).

ولم تقف الحكومة البريطانية طوال هذه الفترة مكتوفة الأيدي أو في موقف المتفرج، لكنها اغتتمت فرصة الأحداث التي وقعت في مصر وأثرت على السودان من عزل اللواء نجيب، ومحاكمات الإخوان المسلمين، وأخطاء صلاح سالم، وتدهور العلاقات بين ميسر والحزب الوطني الاتحادي، وبدأت تخطط لتحقيق أهدافها مع تغير كامل في السياسة البريطانية في السودان وإعادة النظر في خططهم ليوجهوا ضربة قوية لمصر في السودان، ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة، وأهم ما جاء في هذا التقرير: " إن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان، والورقة الوحيدة الحقيقية في أيديهم والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدواً إلا المصريين "، وعرض لويد Selwyn Loued Mr. وزير الدولة للخارجية البريطانية مذكرة على مجلس الوزراء البريطاني، وقال فيها: " لا أعتقد أن الدعاية والضغط المصرية ستتوقف، نظراً للسياسة المصرية الثابتة والمستمرة وهي وحدة وادي النيل، والحاكم العام يشعر بأن السودانيين من جميع الأحزاب قلقون بشأن الخطر المصري، وستصبح القومية السودانية قوة للسيطرة، وينبغي أن يكون هدفنا الاستفادة منها والخطوات العملية الفورية لتحقيق هذا الهدف هي:-

١ - علينا دعوة إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ورئيس الوزراء السودانى لزيارة إنجلترا، فقد أظهر غيرته على استقلال السودان، وزيارته لهذا البلد ستمكنا من تقوية شعوره بالاعتماد علينا فى المساعدة على تحقيق استقلال السودان (٨١). وكانت بريطانيا تخشى من انضمام السودان للمعسكر الشرقى عن طريق مصر (٨٢). كما فكرت الحكومة البريطانية فى رشوة بعض نواب الحزب الوطنى الاتحادى، لمساندة فكرة الاستقلال (٨٣).

ويذكر صلاح سالم : " أنه عندما أخبره الأزهرى بأنه قبل دعوة الحكومة البريطانية له بزيارة لندن فإن هذا الخبر وقع على كالقنبلة "، وقالت الصحف البريطانية: " الأزهرى يؤكد قيام كيان منفصل للسودان عن كل دول العالم وأن تسمية الحزب الوطنى الاتحادى إنما تعنى اتحاد قبائل السودان" (٨٤).

وفى باندونج حيث انعقد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز، ووجهت الدعوة لحكومة الخرطوم وجاء وفد الخرطوم برئاسة الأزهرى ، ووفد القاهرة برئاسة عبد الناصر (٨٥)، وعضوية صلاح سالم، واتسم اللقاء بين الوفدين بالفتور ولاحظ كل من حضر هذا المؤتمر من أعضاء الوفود ومن الصحفيين التباعد الهائل فى كل شىء بين وفد مصر ووفد السودان، ولم يحضر الوفد المصرى حفل الشاي الذى أقامه الأزهرى لوفود المؤتمر (٨٦)، وكان الرئيس عبد الناصر قلقاً من كل هذه التطورات التى حدثت بين مصر والحزب الوطنى الاتحادى برئاسة الأزهرى، وطلب الرئيس عبد الناصر من صلاح سالم أن يدعو الأزهرى لزيارة القاهرة فى طريق عودته، وتم الاجتماع بين الوفدين، وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأزهرى قائلاً : " إنكم أحرار ولا شك فى أى اتجاه تسلكونه وترون فيه خير بلدكم،

ولكن أطلب شيئاً واحداً هو أن يعرف كل منا الآخر على حقيقته ولا داعي لكى أخدعكم أو تخدعوني ، وأحب أن أعرف رأيكم بوضوح حتى أكون على بينه من أمري ونهيئ بلادنا لقبول ما يستقر عليه رأى السودان الذي تقودونه " (٨٧) ، وشكا الأزهري من تدخل بعض المصريين في السودان في شئون الحزب الوطنى الاتحادى ونوابه وضرب مثلاً لذلك رجال مكتب الاتصال المصرى الذين يتصلون بنواب البرلمان ويؤلبونهم على قيادة الحزب (٨٨).

وعندما وجهت حكومة مصر الدعوة للأزهري لحضور الاحتفال بعيد الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان فى مصر الرئيس الإندونيسى سوكارنو وكبار الشخصيات، وكان الاجتماع فى ميدان عابدين، وألقى سوكارنو خطبة أمام الجماهير وانتزع التصفيق من الناس وهم لا يعلمون ما يقول إلى أن يترجمه المترجم، وجلس كل المعارضين للأزهري فى الصفوف الأمامية وكان الأزهري يجلس فى الصف الثالث، وجاءت جماعة من النوبيين وبعض السودانين وهتفوا أمام الأزهري عاش الثبات على المبدأ، كما شنت الصحافة المصرية هجوماً كبيراً على الحزب الوطنى الاتحادى وعلى الأزهري وشن أحمد سعيد هجوماً شديداً على الأزهري عن طريق الإذاعة ووصفه بأنه تخلى عن الوحدة مع مصر، مما يعتبر خيانة للعروبة " (٨٩).

وقد زاد إسماعيل الأزهري من حدة الخلافات عندما صرح لأحد الصحف الحزبية السودانية برأيه فى مستقبل الحكم فى السودان بأن يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها وبرلمانها كما أن مصر جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها وبرلمانها، وتتجاوب الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى مع الأزهري فى رؤيته للعلاقة بين مصر والسودان، والمتمثلة فى قيام جمهورية سودانية مستقلة لها رئيسها وبرلمانها ومجلس وزرائها (٩٠).

كما أدى تصريح الأزهري إلى مزيد من الانقسام داخل صفوف الحزب الوطني ففريق أيده وفريق آخر تمسك بالاتحاد مع مصر مثل محمد نور الدين، وأيد حزب الأمة تصريح رئيس الحزب الوطني الاتحادي، واعترضت مصر على تصريح الأزهري وصرح صلاح سالم: " إن مصر لم تقبل أي تسوية بغير وحدة وادي النيل " (٩١)، وأوعزت إلى محمد نور الدين أن يرفضه وأن يحاربه إلى الحد الذي جعله يدعو الحزب للاجتماع بوصفه وكيلا للحزب الوطني الاتحادي أثناء غياب إسماعيل الأزهري، وعين محمد نور الدين بعض أعوانه في هيئة الحزب، وأصدر قراره بفصل إسماعيل الأزهري وخضر حمد ويحيى الفضلي من الحزب الوطني الاتحادي، ونصب نور الدين نفسه رئيساً للحزب، والطيب محمد خير سكرتيراً عاماً للحزب (٩٢)، وأعطى صلاح سالم هذا الخبر كل اهتمامه وفتح له كل أبواب الدعاية من صحافة وإذاعة في مصر، وانقسم نواب الحزب الوطني الاتحادي إلى جناحين: جناح نور الدين والطيب محمد خير المؤيد لمصر، وجناح الأزهري يحيى الفضلي (٩٣)، وبعد عودة الأزهري عمل على دعوة الحزب الوطني للاجتماع، وحضر الاجتماع ١٧٤ عضواً، وبناءً على طلب من شيوخ ونواب الحزب الوطني الاتحادي فقد وافقت الجمعية العمومية للحزب على فصل محمد نور الدين والطيب محمد خير، وأيد الاجتماع بالإجماع فصلهم (٩٤).

وكان أهم ما قررته اتفاقية السودان هو قيام لجنة للسودنة تكون مهمتها تصفية جميع الموظفين الأجانب الذين يؤثر وجودهم على الجو المحايد. وقد حدد لهذه اللجنة مدة ثلاث سنوات للخلاص من مهمتها، ولكنها أكملت مهمتها في سنتين، وفي التقرير الذي رفعتة لجنة سودنة الوظائف للبرلمان بأن عدد الوظائف التي سودنت وكان يشغلها بريطانيون بلغ ١٠٩٦ على حين بلغ عدد الوظائف التي شغلها المصريون وخضعت

للسودنة نحو مائة وثلاث وخمسين وظيفة (٩٥)، وعقد مجلس النواب السوداني جلسته في السادس عشر من أغسطس ١٩٥٥، وقرأ رئيس مجلس النواب خطاب لجنة السودنة التي قررت في هذا الخطاب: "إن عملية السودنة قد تمت، ونصت المادة التاسعة في اتفاقية ١٩٥٣ على أنه بعد إتمام السودنة يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار".

ووقف إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء ورئيس الحزب الوطني الاتحادي في هذه الجلسة قائلاً: "سيدي الرئيس أرجو أن أقترح أن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي "نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير فوراً، ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان".

وبعد طرح الاقتراح كانت النتيجة تأييد جميع الأحزاب السودانية، وأجيز هذا الاقتراح بالإجماع (٩٦)، ولما كانت المادة الحادية عشر من الاتفاق تنص على أن تتسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير، تعهدت الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر (٩٧).

ومنذ الصباح الباكر كانت الجماهير قد احتشدت خارج مبنى البرلمان لمساندة الأزهري رئيس الحكومة، ولمساندة أولئك المجتمعين في داخل البرلمان، حيث أغلقت المتاجر والدكاكين والمصانع ومكاتب الحكومة، وظلت

الجماهير تموج خارج مبنى البرلمان تحت وهج الشمس تردد هتافات (الجلاء.. الجلاء... لا استعمار.. لا أحلاف.. الشعب يطالب بالاستقلال.. عاش السودان حراً مستقلاً) مئات اللافتات تحمل الشعارات في أرجاء الميدان وفي الشوارع المحيطة بالبرلمان ، وبعد انتهاء هذه الجلسة خرج النواب والشيوخ يتقدمهم إسماعيل الأزهرى رئيس الحكومة ورئيس الحزب الوطني الاتحادي، وحملت الجماهير إسماعيل الأزهرى على الأعناق حتى وصلوا إلى مبنى وزارة الداخلية، حيث صعد الأزهرى إلى مبنى الوزارة، وخطب في الجماهير وأعقبه زعيم المعارضة محمد أحمد محجوب في خطاب آخر، رمزاً للتضامن الوطني في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ السودان، وتم جلاء آخر عسكري أجنبي في ٩ نوفمبر ١٩٥٥ (٩٨).

ويذكر خضر حمد سكرتير الحزب الوطني الاتحادي : " كنا قد دعونا صحافة العالم لمشاهدة هذا اليوم، وكانت مصر قد أرسلت بعض الصحفيين، كما أرسلت صالح حرب وآخرين ليقفوا بأنفسهم على هذا المشهد، الذي بلا شك يوضح لهم رغبات الشعب من خلال هتافاته ولافتاته، وخرج المراقبون من هذا المشهد بأن السودان كله ينادى بالاستقلال حتى أن صالح حرب قال: " إن الأزهرى معذور إذ نادى بالاستقلال، فهذه رغبة الشعب " (٩٩)، كما أن صحفياً لبنانياً تطوع إلى أن يذهب ليقابل الرئيس جمال عبد الناصر ويطلعه على الحقيقة كما شاهدها. وبعد أن قابل الصحفي الرئيس عبد الناصر كتب هذا الخطاب من بيروت إلى يحيى الفضلى: " فقد تمكنت من مقابلة الرئيس المصري... وقلت له: أرجو أن يسمح لي حضرة الرئيس بأن أتكلم بكل صراحة... أن الأزهرى: صادق عندما يقول: " إنه والحزب الوطني الاتحادي مالوا إلى الاستقلال، دون الاتحاد تمشياً مع إرادة الشعب السوداني " ثم زدت على

ذلك: ياسيدي الرئيس لاشك أن الحزب الوطني الاتحادي رأى أن لا يضيع الفرصة، فأيد الاستقلال خوفاً من خذل الشعب له" (١٠٠).

وفي أعقاب تحول الحزب الوطني الاتحادي وضع إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي برنامجاً للطواف بالأقاليم، حيث طاف بشمال وشرق وغرب السودان خاصة بالمناطق الاتحادية، وعاد الأزهري وهو مقتنع بأن الأغلبية تحولت عن فكرة الاتحاد مع مصر، وألف لجنة من نواب البرلمان بالحزب الوطني الاتحادي المؤيدين للأزهري، لدراسة شكل الحكم المنتظر، وقررت اللجنة التخلي عن فكرة الاتحاد مع مصر (١٠١)، ويذكر صلاح سالم: " أن الأزهري في طوافه على الأقاليم أخذ يدعو إلى الاستقلال في كل مكان يذهب إليه ويندد بفكرة الاتحاد " (١٠٢).

وكانت مصر قد أرسلت إنذاراً للأزهري بأن مصر لن تقف مع السودان في قرار الاستقلال مادام الحاكم العام البريطاني في منصبه، كما اقترحت مصر أن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية من السودانيين (١٠٣). وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٥ وبعد عدة مناقشات اقترح ميرغنى حمزة (نائب عن الحزب الوطني الاتحادي) باستعجال تكوين اللجنة التي تحل مكان الحاكم العام ثم يتم الاتصال بمصر وبريطانيا في مسألة إعلان الاستقلال، ووافق الجميع على هذا الاقتراح، وأيد جميع الأعضاء اقتراح مصر بأن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية وهي ما عرفت بمجلس السيادة؛ مما أدى إلى تقديم الحاكم العام استقالته للبرلمان ووافق البرلمان على استقالته (١٠٤)، كما أخبرت السفارة البريطانية في القاهرة الحكومة المصرية باستقالة الحاكم العام من منصبه (١٠٥).

وفي يوم الخميس ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ عقد مجلس النواب جلسته رقم ٤٢ في دورته الثالثة وفي بداية الجلسة تقدم يعقوب حامد بابكر (نائب عن

حزب الأمة) بسؤال إلى إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء: هل تلقت الحكومة البريطانية أي وعد من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية في السودان ؟ فأجاب إسماعيل الأزهرى قائلاً: كلا ثم كلا " . وتساءل بلن أير (نائب جنوبى) : هل كلمة كلا هذه تنطبق على الاتفاق الذي قيل أنه أبرم مع بريطانيا وأمريكا بشأن الدفاع عن الصحراء ومن ضمنها هذه البلاد ؟ فأجاب إسماعيل الأزهرى: " ليس من حق حكومتي أن تبرم اتفاقا كهذا، كما وأنه ليس من سياسة حكومتي لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل أن تعقد أحلafa عسكرية مع أى دولة من الدول. وأن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودنة وقد تمت وإتمام الجلاء وقد تم، ثم في جمع كلمة السودانين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضا، ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله (١٠٦).

ومن المفارقات الغربية أنه حين أعلن إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى تغيير اتجاهه السياسى من الارتباط مع مصر إلى الاستقلال التام، وأنه سوف يعلن استقلال السودان من داخل البرلمان اعترض عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة (١٠٧).

ويذكر خضر حمد: " وخرجنا من البرلمان ورحنا ننتظر المفاوضين من المعارضة، ونقلنا المعركة إلى صفوف النواب وحمل نوابنا (نواب الحزب الوطنى الاتحادى) على نواب حزب الأمة الذين كانوا جادين في تحقيق الاستقلال، أما عبد الله خليل فظن هو وميرغنى ونور الدين أنهم يستطيعون المساومة ولكن عرفنا أخيراً أن نواب حزب الأمة قالوها صريحة لعبد الله خليل: " إن الأزهرى إذا طرح موضوع الاستقلال يوم الاثنين فسيقفون معه " ، وفي الأيام القليلة أي الجمعة والسبت والأحد تمت بواسطة بعض الإخوان أشياء كثيرة اتفقنا عليها، واتفقنا على كيف يقدم

اقترح الاستقلال ومن يشبهه حتى تكون الجهات كلها مشتركة في هذا العمل التاريخي (١٠٨).

وفي يوم الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ أجاز مجلس النواب الاقتراح بأن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي: "نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً " ... ونأمل جادين أن تسرع الحكومة المصرية والبريطانية بالاستجابة لهذا النداء الصادر من برلمان الشعب السوداني.

وفي نفس الجلسة أشاد مبارك زروق (نائب الحزب الوطني الاتحادي وزعيم الأغلبية) بالعلاقات مع مصر قائلاً: "وانني أود أن أشير إشارة خاصة إلى مصر الجارة العزيزة التي ربطتنا بها روابط الإخاء والزمالة والعروبة والمصالح المتعددة، والتي نكن لها كل ود ونتمنى لها ولشعبها كل سعادة وخير والتي لا تتكر أياديها الماضية.. . ويرغم السحابة التي ظلت علاقتنا فترة من الزمن، إلا أن هذا شيء طارئ لن يحول قلوبنا عن رجاء الخير لها، فإذا توجت اليوم سالف خدماتها بهذا الاعتراف الناجز فإن السودان الحر المستقل لن ينسى لها هذه اليد ولتطمئن مصر إلى أن استقلال السودان ووقوفه إلى جانبها موقف الند للند قوة ومنعة ليس لها وحدها فحسب ولكن لدول الشرق الأوسط كله " . ومع أن لوائح المجلس تمنع التصفيق فقد صفق الجميع، حتى إن محمد نور الدين الذي وهب حياته كسياسي لتحقيق وحدة وادي النيل، وقف مؤيداً الاقتراح ومؤكداً على أن: " السودان المستقل سيكون أفضل شقيق و صديق لمصر " . كما تقدم مبارك زروق باقتراح لاختيار اللجنة الخماسية لممارسة سلطات رأس الدولة، وأجيز الاقتراح بالإجماع في نهاية الجلسة (١٠٩).

وعقب الانتهاء من هذه الجلسة التاريخية توجه رئيس الحزب الوطنى الاتحادى إسماعيل الأزهرى ومجلس الوزراء لزيارة السيدى كل فى داره وأبلغهما القرار وتبادلا التهانى، وتوجه رئيس الوزراء بعد ذلك إلى مكتبه حيث كان رؤساء البعثات الدبلوماسية فى انتظاره وما أن وصل الأزهرى إلى مكتبه حتى علم أن هناك اتصال تليفونى من القاهرة وكان المتحدث الرئيس جمال عبد الناصر الذى أبلغه تهانيه الشخصية وتهانى الشعب المصرى باستقلال السودان (١١٠).

وفى أول يناير عام ١٩٥٦ وفى داخل البرلمان السودانى أعلن رئيس مجلس النواب افتتاح الجلسة رقم ٥٣ فى دورة انعقاد المجلس الثالثة، وأدى أعضاء مجلس السيادة القسم أمام مجلس النواب والشيوخ، ووقف إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ورئيس الحكومة السودانية وتسلم خطاباً من عبد الفتاح حسن مندوب مصر، كما تسلم إسماعيل الأزهرى خطاباً آخر من مندوب إنجلترا تعترف فيه إنجلترا بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦، وطلب إسماعيل الأزهرى من رئيس المجلس أن يسمح له بتلاوة هذه الخطابات التى تسلمها الآن من مندوبى الحكومة المصرية، والحكومة البريطانية.

وبدأ إسماعيل الأزهرى يقرأ خطاب الرئيس عبد الناصر : " السيد رئيس وزراء حكومة السودان (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته). إن الحكومة المصرية عملاً بنواياها التى جاهرت بها وبمسعاها الذى جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الإعلان المرفق كما اعتمدت نيابة السيد الأميرالاي أركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم

هذا الإعلان ولى عظيم الشرف بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة المصرية في أن أزجى إلى سيادتكم خالص التهئة بهذا اليوم الخالد في تاريخ السودان، وأن أبتهل إلى الله أن يسدد خطاه في حاضره ومستقبله، وتفضلوا بقبول خالص مودتي واحترامي(١١١).

وبعد الجلسة اصطف جميع أعضاء المجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ - في فناء البرلمان، يتقدمهم في الصف الأول أعضاء مجلس السيادة، ثم الوزراء وأخيراً أعضاء مجلس النواب والشيوخ، وكانت الجماهير الغفيرة تسد الطرقات وتتبع موكب البرلمان السوداني للاحتفال بالاستقلال (١١٢). وخرج أعضاء البرلمان، وسار موكب أعضاء البرلمان إلى سراي الحاكم العام، وبدأ الاحتفال باستقلال السودان عندما بدأ ثلاثة من ضباط الجيش السوداني ينزلون العلمين (العلم المصري والعلم البريطاني) فيتسلمهما الزعيم إسماعيل الأزهرى ويسلمهما لندوبي بريطانيا ومصر، ثم قام إسماعيل الأزهرى يشاركه محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة في البرلمان السوداني في رفع علم السودان، وأطلقت المدفعية مائة وعشرة طلقة تحية للعلم السوداني الجديد الذي رفع في سماء السودان لأول مرة على يد إسماعيل الأزهرى، فكانت لحظة لم يقو الكثيرون على تحملها فانفجروا في البكاء(١١٣)، ولم يتمالك السيد عبد الرحمن المهدي نفسه فبكى فرحاً ثم نهض وسار في خطى مهرولة حتى وقع على الأرض وصافح السيد عبد الرحمن المهدي إسماعيل الأزهرى وشد على يديه مبادلاً التهئة، كما كان وجود السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي معا في هذا المشهد تعبيراً قويا عن وحدة الشعب السوداني(١١٤).

وبعد استقلال السودان رفض الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى اقتراحا بقبول صلاح سالم كأول سفير لمصر في السودان(١١٥). وفكر

صلاح سالم في الإقامة الدائمة في السودان في عام ١٩٥٧ فأرسل بذلك للسيد عبد الرحمن المهدي، وكذلك لعبد الله خليل (١١٦)، فوافق عبد الله خليل ولكن عبد الناصر حذر عبد الله خليل سراً " بأنني لا أستطيع أن اعتبر نفسي مسئولاً عن تصرفات صلاح إذا سمحتم له بالإقامة " (١١٧).

ويذكر عبد الماجد أبو حسبو أحد الوزراء في حكومة إسماعيل الأزهري قائلاً: " أما عن المؤامرات التي تلت إعلان الاستقلال، فقد فتحت مصر نيرانها على حكومة الحزب الوطني الاتحادي، وسلطت إذاعة ركن السودان كل نشاطاتها على الحزب وقياداته، وبعد أن كانت إذاعة ركن السودان تعمل لفترات محدودة، حولت إلى إذاعة كاملة تعمل ثماني عشرة ساعة في اليوم، كلها هجوم على الأزهري وحكومته فاتهمته بالخيانة والتتكر للمبادئ وعدم الثبات في المواقف وهكذا، وكانت الإذاعة المصرية أقوى بكثير من إذاعة أم درمان، وكان مداها يصل إلى كل أطراف السودان، فتبلبل الرأي العام السوداني، وكان لا بد من مواجهة تلك الحملة الضارية، فاستدعاني أزهري وأوكل إلى الأشراف على الركن السياسي بإذاعتنا أم درمان للرد على تلك الحملة " .

ويذكر أبو حسبو أيضاً : " لقد قلت للرئيس أزهري ذات مرة أن حكومة مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاءك وإزاء الحزب الوطني والحكومة، وهي ستعمل جاهدة لإسقاط الحكومة، فضحك وقال " هل كنت تتوقع غير ذلك ؟ نعم ستسقط الحكومة دون شك، والحكومة المصرية قادرة على ذلك، لأن لها أيادها بيننا، ولكن الشيء الذي لا تستطيع فعله هو إلغاء الاستقلال الذي أصبح حقيقة كبرى فوق كل المطامع والمناورات، فالاستقلال يحدث مرة واحدة وقد حدث، ولا رجعة فيه، وليحكم السودان بعد ذلك أي سوداني " .

وعملت مصر على إسقاط حكومة الأزهرى، وكانت خطة إسقاط الحكومة تتجه في اتجاهين، الأول: بذور بذور الخلاف داخل صفوف الحزب الوطنى الاتحادى باستغلال بعض العناصر للوقوف ضد الأزهرى، والثانى جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة، خاصة السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي، وقد لعبت الحكومة المصرية دوراً مهماً في هذا اللقاء، كما أقام السيد على الميرغنى حزب الشعب الديمقراطى ليكون الواجهة السياسية لطائفة الختمية بدلاً من الحزب الوطنى الاتحادى، واختار لرئاسته الشيخ على عبد الرحمن " (١١٨).

كما أشارت التقارير السرية المرفوعة للرئيس عبد الناصر إلى المقابلة التى تمت بين السيد على الميرغنى والمهندس خليل إبراهيم، وحضر المقابلة اللواء صالح حرب، والدرديرى عثمان، وأفاد التقرير أن السيد على لا يعترض على سقوط حكومة الأزهرى، ويشير التقرير أيضاً إلى أن هناك محاولات للتعاون مع ميرغنى حمزة ومصر تنفيذاً لتوجيهات الرئيس جمال عبد الناصر، وقد رسم المهندس خليل فى هذا التقرير خطوطاً معينة لهذا التعاون ومنها:

- اتفاق الطرفين على إسقاط حكومة الأزهرى.

- لا مانع فى هذه الحالة من أن يقوم ميرغنى حمزة بتشكيل الحكومة منضمماً إليها نور الدين (١١٩).

ويذكر خضر حمد: " وتمت المؤامرة، وأسقطت حكومة الأزهرى وذلك عند عرض الميزانية على البرلمان، إذ رفضوا مناقشة الميزانية للقراءة الثانية، وأعتبر ذلك بمثابة تصويت بعدم الثقة، وانفض البرلمان فى الحال وذهبنا إلى مجلس الوزراء، وكتب الأزهرى استقالته، وعندما علم الناس بالخبر عند إذاعته اجتاح الناس غضب شديد، وجاءت الجموع الحاشدة

من كل مكان تهتف للأزهري وعم هذا الشعور كل السودان، واجتمع السيد على بأعضاء الحكومة وتراجع في موقفه وبطلبه بقيام حكومة قومية. واجتمع البرلمان، وجرى التصويت بين الأزهري وميرغنى حمزة، وحصل الأزهري على ٤٨ صوتاً، مقابل ٤٦ صوتاً حصل عليها ميرغنى حمزة الذي رشحته المعارضة داخل البرلمان، وبعد انتخاب الأزهري مرة أخرى قرر أن يعود الوزراء جميعهم كما كانوا وكانت فرحة الشعب لا تعادلها فرحة وكسب الحزب الوطني الاتحادي بهذه الحركة مكسباً ضخماً (١٢٠).

فعملت مصر على سحب الثقة من حكومة الأزهري مرة أخرى داخل البرلمان فسقطت حكومة الحزب الوطني الاتحادي، فالأطراف الثلاثة حكومة مصر والختمية وحزب الأمة قد التقت مصالحتهم عند ضرورة إسقاط حكومة الحزب الوطني الاتحادي. وكان لكل طرف مصالحته الخاصة؛ فمصر غاضبة لأن الحزب الوطني الاتحادي قد تنكر للاتحاد مع مصر وأعلن استقلال السودان، وزعامة الختمية كانت ترى خطراً من إسماعيل الأزهري الذي انفرد بالأضواء من دونها وأصبح يهدد زعامتها التقليدية، والسيد عبد الرحمن المهدي كان يرى في ذلك تمزيقاً للقوة الوحيدة التي ظلت تقف أمامه ومع تصاعد الضغوط وتواصلها، طرحت الثقة في حكومة إسماعيل الأزهري وأسقطت، وذلك رغم الأغلبية البرلمانية الواضحة التي كان يتمتع بها الحزب الوطني الاتحادي داخل البرلمان وبدون إجراء انتخابات جديدة، ولم يتمكن الحزب الوطني الاتحادي من استعادة وضعه إلا بعد مناورات سياسية حامية، ووعد بتكوين حكومة ائتلافية في المستقبل القريب، ومنذ تلك اللحظة بدأت المناورات والمؤامرات السياسية بشكل مستمر، وأصبحت الحكومة تركز كل طاقتها فقط من أجل البقاء في كراسي الحكم، وبحكم انشغالها بهذه المناورات والمؤامرات، لم تجد أي وقت لمواجهة مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية (١٢١).

ويتضح من خلال الوثائق الأمريكية أيضا مدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة السودان: "حيث أنها قابلة للانفجار خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر، لأن المصريين متورطون بعمق في السياسة السودانية، وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها في وحدة وادي النيل" (١٢٢).

ويذكر عبد الماجد أبو حسبو: "بأنه عندما التقى السيدان المهدي والميرغني كان ذلك أعظم كارثة منى به تاريخ السياسة السودانية، ففي هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة إلى السيطرة على الميدان السياسى وطالب السيدان بعد اللقاء بينهما بقيام حكومة قومية، فقبل إسماعيل الأزهرى طلبهما وهو يعلم ما كان مبيتاً لحكومته، وأن حكومته طال الزمن أو قصر سوف تسقط وقد حدث ما كان متوقعا، فسقطت حكومة الحزب الوطنى لتحل محلها حكومة السيدين" (١٢٣)، وتم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة، وأدخل فيها على عبد الرحمن الأمين رئيس حزب الشعب الديمقراطى الموالى لمصر وزيراً للداخلية، وخرج الحزب الوطنى الاتحادى من الحكومة ليصبح فى المعارضة (١٢٤).

ولقد كان الائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى اصطناعيا فى طبيعته، وقد تم بقصد إبعاد الأزهرى ونوابه وأتباعه الذين كانوا فى الحكم؛ وذلك لأنه كان لكل من الحزبين رأى مخالف أو معارض للآخر فى كل مسألة من المسائل الكبرى، فقد كان حزب الأمة يتهم حزب الشعب الديمقراطى شريكه فى الحكم بأنه لا يصر على البقاء فى الحكم إلا لخدمة المصالح المصرية فقط . وكان حزب الشعب الديمقراطى يتهم حزب الأمة شريكه فى الحكم بأنه يعمل لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية، ولخدمة التفكير الغربى" (١٢٥).

كما كشفت الصحف السودانية عن فساد الحياة الحزبية، من خلال تقاضى بعض نواب الختمية مرتبات من عبد الله خليل وذلك قبل أن ينفصلوا عن الحزب الوطنى الاتحادى " (١٢٦)، ومعنى ذلك أن حزب الأمة كان شريكاً فى تدبير المؤامرة لإحراج الأزهرى والحزب الوطنى الاتحادى(١٢٧). وأخذ النواب يتحولون من حزب إلى حزب آخر ومن كتلة إلى أخرى، كما كان من الممكن شراء أصوات الكثير من نواب الجنوب لعدم وجود مصادر للدخل لأبناء الجنوب نتيجة التخلف الاقتصادى فى الجنوب، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسى(١٢٨).

وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر، قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكرياً، لكننا نجد أن الحكومة السودانية وقفت موقفاً سلبياً من العدوان الثلاثى على مصر، على عكس معظم الدول العربية، واتفق إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى مع حسن زروق نائب الجبهة المعادية للاستعمار على تقديم اقتراح بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا وطرد كل الموظفين البريطانيين والفرنسيين من السودان، وأوضح نواب الحزب الوطنى الاتحادى للسفير المصرى فى السودان أن الكتلة البرلمانية المؤيدة للاقتراح غير كافية لأن الحزب الوطنى الاتحادى أصبح فى المعارضة(١٢٩)، وفى داخل البرلمان السودانى هاجم نواب الحزب الوطنى الاتحادى الحكومة السودانية لموقفها السلبى من العدوان على مصر، وعدم قيامها بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا، بل أعلنت حالة الطوارئ(١٣٠). وكان السفير البريطانى فى السودان قد أرسل لحكومته يؤكد لها بأنه طالما عبد الله خليل فى السلطة فلن تقدم الحكومة السودانية لمصر غير الشعارات الكلامية(١٣١).

كما أدى رفض عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني للطلب المقدم من النواب في البرلمان بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا، إلى أن اعتبر الرئيس عبد الناصر أن حزب الأمة السوداني قد خان مصر في أصعب المواقف، كما أدى الموقف السلبي للحكومة السودانية من العدوان الثلاثي على مصر إلى لفت أنظار النظام المصري، ودفعته دفعاً إلى التفكير في فتح ملف الحدود الجنوبية مع جمهورية السودان، ولهذا أشارت عدة مذكرات لإدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية وعرضت على الرئيس جمال عبد الناصر في أواخر ١٩٥٧ إلى تلك المستجدات التي حدثت في السودان " جاء في واحدة منها: " ان الحساسية في إثارة موضوع الحدود مع السودان قد انتهت، وأن من مصلحة مصر أن يفتح ملف الحدود الآن، ومنذ ذلك الوقت ومسألة الحدود الجنوبية لمصر مطروحة على بساط البحث داخل وزارة الخارجية المصرية خاصة بعد الموقف السلبي لحكومة عبد الله خليل من العدوان الثلاثي على مصر، وسرعان ما أعدت إدارة الشؤون الأفريقية مذكرتين جديدتين حول نفس الموضوع، وانتهت كل منهما إلى اقتراح بضرورة تقديم مذكرة للحكومة السودانية لرد الحدود بين مصر والسودان إلى أصلها حسب نصوص اتفاقية ١٨٩٩ (١٣٢).

وتزامن تقديم مذكرة الخارجية المصرية مع المرحلة التي كانت الدولتان تستعدان للقيام بإجراءات دستورية في كل منهما، ذلك أن الحكومة السودانية كانت وقتها مشغولة بالإعداد للانتخابات البرلمانية المحدد لها السابع والعشرين من شهر فبراير ١٩٥٨، كما كانت مصر منغمكة بموضوع الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بعد إعلان الوحدة مع سوريا.

وأخطرت وزارة الخارجية المصرية السفير السوداني في القاهرة " بأنه قد تم إرسال لجنة انتخابات ووحدة من حرس الحدود للمناطق المتنازع

عليها (١٣٣)، وقامت السفارة السودانية بالقاهرة بإصدار بيان رسمي كان عنوانه: "دخول القوات المصرية أراضي السودان، ومحاولة احتلال جزء منها بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة حلايب وما جاورها" (١٣٤).

وعلى الرغم من أن عبد الله خليل رئيس وزراء السودان قد أكد لريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي أثناء زيارته للسودان في عام ١٩٥٧: "ان السودان على علاقات طيبة بجيرانه ولا يشعر بأي تهديد من جيرانه"، وكان عبد الله خليل يقصد بذلك (علاقة السودان بمصر) (١٣٥). إلا أن الصدام بين الجانبين على أرض مثلث حلايب بات وشيكاً. ونجح حزب الأمة في استغلال الأحداث لصالحه، خاصة بعد دخول القوات المصرية للأراضي السودانية، كما صور حزب الأمة للشعب السوداني أن مصر ستعتدي على الأراضي السودانية، وفجر حزب الأمة المظاهرات في شوارع الخرطوم، وعلت الهتافات بسقوط مصر واستتكر المتظاهرون السياسة الاستعمارية لمصر (١٣٦)، وقاموا بتمزيق صور الرئيس عبد الناصر، وصدرت عناوين الصحف السودانية في ذلك الوقت "جيوش عبد الناصر تغزو السودان" (١٣٧).

كما أصدرت الأحزاب السودانية خاصة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي عدة بيانات أعلنت فيها تمسكها بجميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية، وجاء في بيان الحزب الوطني الاتحادي: "ان الحزب لا يسمح بالتخلي عن شبر واحد من أرض الوطن، ويطالب بحل الموضوع بطريق التفاوض الودي، ومصر التي انتظرت قرابة الستين عاما وأجرت انتخاباتها لرئاسة الجمهورية المصرية دون أن يغيرها عدم اشتراك المنطقة المتنازع عليها يمكن أن تترتب إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية، ويرى الحزب ضرورة أن يأمر الرئيس

جمال عبد الناصر بسحب الجنود المصريين ولجان الاستفتاء فوراً حفاظاً على وحدة الشعور والروابط المقدسة التي تربط بين الشعبين " وهكذا أبدت الأحزاب المؤيدة لمصر رغبتها فى إرجاء الأمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية (١٢٨).

ولقد عبر إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى عن رأيه فى برقية أرسلها إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٨ مؤكداً: "على أن الأمر لا يفيد منه إلا الأعداء وراجيا الرئيس جمال عبد الناصر فى الإبقاء على الوضع السابق حتى انتهاء الانتخابات البرلمانية السودانية " ومشيراً إلى: "أن روح الأخوة والإخلاص المتبادلين كفيلة بتسوية الموضوع "، وفى تعليق إسماعيل الأزهرى فى الإذاعة قال: "ان حزبه لا يمكنه من عمل شئ فى هذه المعمة، وأن مصر عليها أن تتدارك الموقف على أساس البرقية التي أرسلها إلى عبد الناصر " .

ولقد رد الرئيس عبد الناصر على برقية إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى: "بأن مصر حاولت تسوية الخلاف بالوسائل الودية، لكنها فوجئت بإذاعة أخبار عارية من الصحة تقول أن الجيش المصرى يغزو السودان، وأنه يوافق على أن إساءة العلاقات بين البلدين لا يفيد منه إلا الأعداء " فقد أعلن حزب الأمة " أن السودان يتعرض لغزو عسكري مصرى فى حلايب " (١٢٩).

وفى نهاية الأمر أعلنت مصر " إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية (١٤٠)، على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المتعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية، وأن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار، إنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المفرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد

العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين... وأن القوات المسلحة المصرية لم تتشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك "، وقامت السفارة المصرية بالخرطوم بإصدار النشرة الإخبارية رقم ٥٧٧ لسفارة جمهورية مصر بالخرطوم بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٨ وجاء فيها: " لقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد بحثها لرسالة السيد على الميرغنى، ورسالة السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى للرئيس جمال عبد الناصر(١٤١).

وعلى أية حال فقد أثرت أزمة الحدود على الانتخابات البرلمانية السودانية، فقد سقط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية المؤيد لمصر عن دائرة الخرطوم بحرى، كما لم يفز أى مرشح مؤيد لمصر من الحزب الوطنى الاتحادى ومن حزب الشعب خاصة فى دوائر العاصمة (١٤٢). وقد قال وكيل وزارة الخارجية السودانى أبان الأزمة للسفير البريطانى فى السودان انه: " إذا أطلقت طلقة واحدة فسنعلن حالة الطوارئ وسيفقد الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى وكل من مع مصر كل الفرص وتؤجل الانتخابات للفوز فى الانتخابات البرلمانية " (١٤٣).

وتعجب السفير البريطانى فى السودان وكتب لحكومته " ان لغز عبد الناصر يحيرنى فليست المسألة مسألة المعادن كافية لإثارة القضية (١٤٤)، ولكن توقيت أثارها فى هذا الوقت بالذات لا يفيد إلا مضاعفة فرص حزب الأمة فى الفوز بالانتخابات لقد ظل إسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى فى حالة هدوء بسبب الصدمة ثم اندفعوا وراء حزب الأمة ضد جمال عبد الناصر".

وتساءل السفير البريطانى فى برقيته هل فكر عبد الناصر فى إن استسلام حكومة السودان فى النهاية وسحب لجان التصويت سيجعلها تفقد ماء الوجه وتخسر فى الانتخابات ؟ إذا كان ذلك صحيحا فإنها

مقامرة غير محسوبة تجهل طبيعة الشخصية السودانية، ويقول بعض السودانيين إنها ضغوط مصرية جديدة وهذه أيضا مقامرة غير محسوبة... إن عبد الناصر قد ارتكب خطأ في الحكم " (١٤٥).

ولكن الأرجح أن الخطأ ليس خطأ عبد الناصر ولكن خطأ العاملين بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية، والذين رفعوا تقريرهم لعبد الناصر بأن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة مما يدل على عدم دراستهم بأحوال السودان في ذلك الوقت وعدم دراستهم للانتخابات البرلمانية في السودان (١٤٦).

وبعد توتر العلاقات المصرية السودانية بسبب أزمة الحدود بين البلدين وفي النصف الأول من سنة ١٩٥٨ عرضت الحكومة الأمريكية على حكومة السودان معونتها الاقتصادية المعروفة بالمعونة الأمريكية، وكان خليل قد أخبر السفير الأمريكي في السودان على موافقة حزب الأمة للحصول على المعونة الأمريكية من أجل تنمية السودان وذلك قبل عرض المعونة الأمريكية على البرلمان (١٤٧).

وفي أثناء عرض المعونة الأمريكية على البرلمان وقف النواب من حزب الشعب والحزب الوطني الاتحادي يبينون لأعضاء البرلمان مساوئ المعونة الأمريكية وما يمكن أن ينتج عنه في النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السودان، والتبعية السياسية والاقتصادية لأمريكا وأن حقيقة المعونة الأمريكية هو خدمة المصالح الأمريكية فقط (١٤٨)، ويذكر أبو حسيب في مذكراته " وترتب على عدم نجاح الائتلاف بين حزبي الأمة وحزب الشعب الديمقراطي أن الحكومة القومية أصبحت مشلولة شللاً تاماً والحالة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ولقد فكر رئيس حزب الأمة السيد الصديق المهدي في فك ذلك الائتلاف، وإقامة حكومة مؤتلفة بين حزبه

والحزب الوطنى الاتحادى، وبدأ بالفعل مفاوضات سرية مع رجال الحزب الوطنى الاتحادى(١٤٩)، لكن الأزهرى رفض التعاون مع حزب الأمة فى ذلك الوقت وتعاون الحزب الوطنى الاتحادى مع مصر(١٥٠).

كما وقف الحزب الوطنى الاتحادى ضد الأحلاف العسكرية وإقامة القواعد العسكرية فى السودان ، وهاجم حلف بغداد ووقف الأزهرى ضد مشروع ايزنهاور، كما عارض الحزب الوطنى الاتحادى المعونة الأمريكية ووصفها بأنها ستجر المصائب على السودان (١٥١) . وبعد موافقة البرلمان السودانى على المعونة الأمريكية خرجت العديد من المظاهرات، وكانت مظاهرات كبيرة لم يسبق لها مثيل فى السودان، وقام إسماعيل الأزهرى بزيارة إلى مصر، كما أشار التقرير المرفوع إلى الرئيس عبد الناصر من إدارة المخابرات العامة أن سبب زيارة وفد الحزب الوطنى الاتحادى إلى مصر هو خطورة ارتباط حزب الأمة بالولايات المتحدة الأمريكية (١٥٢).

ويذكر السيد على عبد الرحمن: " وبعد عرض المعونة الأمريكية على البرلمان شعرنا نحن وزملائنا فى الحزب الوطنى الاتحادى أن خصامنا يضر البلد، ولولا اختلافنا ما كان حزب الأمة يحكم البلد، فأحسن شيء نحن نتلافى الأمر ونرجع كما كنا، وشعر الجميع بالندم وسافرنا إلى مصر لجمع الشمل مرة أخرى بعد أن شعر الجميع بالخطر المحدق بالسودان... وكتب السفير الأمريكى فى مصر رسالة للسفير الأمريكى فى السودان بأنه حدث اتفاق بين حزب الشعب والحزب الوطنى الاتحادى لإسقاط حكومة حزب الأمة، وعلى الفور أسرع السفير الأمريكى فى السودان لمقابلة خليل، وأخبره بما حدث، ولهذا عمل خليل على تسليم الحكم للجيش قبل افتتاح البرلمان(١٥٣).

ويذكر الفريق عبود: " قبل انعقاد البرلمان بحوالى عشرة أيام جاءنى خليل، وقال لى: إن الحالة السياسية سيئة جداً ومتطورة، وممكن أن يترتب عليها أخطاء جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أن يستولى الجيش على زمام الأمر" (١٥٤).

وفى صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ أذاع الفريق إبراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة السودانية بيانه الأول على المواطنين، مذكراً إياهم بما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وعدم استقرار. وصدرت عدة أوامر دستورية معلنة الأتى:-

١- قيام مجلس أعلى للقوات المسلحة .

٢ - إعلان حالة الطوارئ فى جميع أنحاء السودان (١٥٥).

وفى عام ١٩٦١ تكونت الجبهة الوطنية من الأحزاب السودانية لمعارضة الحكم العسكرى، من السيد الصديق المهدي وإسماعيل الأزهرى وبعض الأعضاء من الحزب الوطنى الاتحادى، وانضم إلى الجبهة الوطنية الإخوان المسلمون بقيادة الدكتور الترابى للعمل من أجل إنهاء الحكم العسكرى ومعارضته، كما كانت الجبهة ترسل المذكرة تلو الأخرى للفريق عبود تنتقد نظام الحكم العسكرى، وتطالبه بإعادة الحكم للشعب، وإطلاق سراح جميع المعتقلين، وإلغاء قانون الطوارئ، وإقامة حكومة مدنية تمثل كافة الاتجاهات السياسية، وأن يتفرغ الجيش لمهمته الأساسية وهى حماية البلاد، وانتهى الأمر بقيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكرى (١٥٦).

وفى أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكرى، دارت المعركة الانتخابية للبرلمان السودانى الذى عرف فيما بعد باسم الجمعية التأسيسية، وعندما اجتمع قادة الحزب الوطنى الاتحادى لتدارس الموقف إزاء قائمة اختيار المرشحين على مبادئه ووضع البرنامج السياسى

الذى يخوض الحزب على أساسه الانتخابات، ومن هنا كان السؤال المطروح . أى مصداقية للحزب وهو لا يزال يحمل شعار وحدة وادى النيل ؟ بينما الجفوة مستمرة بين الأزهرى زعيم السودان ورئيس الحزب الوطنى الاتحادى، وعبد الناصر زعيم مصر، فقام الأزهرى بزيارة مصر لإزالة الجفوة بينه وبين الرئيس عبد الناصر، وعملت مصر على جمع دعاة الوحدة فى السودان كما كان عليه الحال قبل انشقاق الحزب الوطنى الاتحادى، وتوحيد الصف الوجدوى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، ووصل السيد محمد الميرغنى إلى القاهرة مفوضاً من والده السيد على الميرغنى للمشاركة فى المباحثات، ووافق من حيث المبدأ على دمج حزب الشعب الديمقراطى فى الحزب الوطنى الاتحادى ، وتوحيد الصف الوجدوى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية ، وانتهى الأمر بقيام الحزب الاتحادى الديمقراطى برئاسة إسماعيل الأزهرى إيدانا بنهاية الانشقاق وتوحيد الصف الوجدوى فى السودان (١٥٧).

وقامت الحكومة الائتلافية الجديدة فى السودان على أسس محددة اتفق الحزبان الكبيران عليها، وتتلخص فى أن يكون السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادى رئيساً دائماً لمجلس السيادة وإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها فى رئيس واحد، وأن يكون رئيس مجلس الوزراء من حزب الأمة، وتم اختيار محمد أحمد محجوب (١٥٨).

وبعد العدوان الإسرائيلى على مصر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ تغير الموقف فى السودان، خاصة موقف الحكومة السودانية عن عام ١٩٥٦، وكان السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادى رئيساً لمجلس السيادة، وأعلن الرئيس إسماعيل الأزهرى أمام البرلمان: "إدانة إسرائيل فى عدوانها على

مصر، وأعلن وقوف السودان مع مصر، وإرسال قوات من الجيش السودانى لتقف إلى جانب مصر فى مواجهة إسرائيل " (١٥٩). وعلى الفور قامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السودانى إلى الجبهة المصرية، كما فتح السودان أراضيه كعمق إستراتيجى لمسرح العمليات المصرية، كما تم نقل الكلية الحربية المصرية إلى منطقة جبل أولياء بالسودان، كما أصبحت قاعدة وادى سيدنا بالسودان قاعدة انتشار للقوات الجوية المصرية (١٦٠).

وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل فى عدوانها على مصر والدول العربية فى حرب ١٩٦٧، قررت الحكومة السودانية إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنهما، وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل (١٦١).

وبعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ تنحى الرئيس جمال عبد الناصر عن رئاسة الجمهورية وخرجت المظاهرات فى مصر، كما خرجت فى السودان تطالب بعودة جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وعلى الفور قام إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة السودانى بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر تليفونيا، كما اتصل رئيس وزراء السودان ييلفانه أن الخرطوم سوف تحترق إذا لم يعدل عن قراره بالتنحى (١٦٢).

ومن المواقف التاريخية فى حياة الرئيس إسماعيل الأزهرى نجاحه فى إقامة مؤتمر القمة العربي فى الخرطوم الذى جاء أثر هزيمة ١٩٦٧، فقد تمكن من إزالة الخلافات التى أفسدت جو العلاقات العربية وأدت إلى القطيعة بين مصر والسعودية، وقد تم إصلاح ذات البين بفضل هذه الجهود لوقف حرب اليمن التى كانت أساسا مبعث الخلاف.

كما استطاع الزعيم إسماعيل الأزهرى أن يوحد الصف العربي وتلقيته من جميع الشوائب، كما كان للأزهرى والمحجوب والشريف الهندى أكبر الأثر فى إقناع دول النفط العربية لتقديم الدعم المالى لكل من مصر والأردن وسوريا لتمكين هذه الدول من الصمود فى وجه الضغوط الاقتصادية (١٦٣). وفى النصف الثانى من يوليو ١٩٦٧ عقد مؤتمر مصغر فى القاهرة حضرته الجزائر والعراق ومصر والسودان، وطرح فيه الموقف برمته، فاقترح السودان ضرورة عقد مؤتمر قمة عربى، يسبقه مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لوضع أجندة المؤتمر الذى تقرر أن يحضره الملوك والرؤساء، فاقترح الرئيس إسماعيل الأزهرى أن يكون مقر تلك المؤتمرات فى الخرطوم، فوافق الجميع على ذلك، وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية فى الخرطوم وأصدر توصيات هامة لتقدم لمؤتمر القمة. وعقدت جلسة الافتتاح لمؤتمر القمة العربية فى دار البرلمان السودانى، وترأس الجلسة الأزهرى، ولم تطل الجلسة حيث انتقلت الجلسات بعد ذلك داخل البرلمان إلى اجتماعات مغلقة، وكان الغرض من علنية الجلسة الأولى - كما عبر الرئيس أزهرى - هو إعلان أن الأمة العربية مصممة على الوحدة والنصر رغم الهزيمة (١٦٤).

وبعد عودة الرئيس عبد الناصر إلى مصر طلب من وزير الإعلام السودانى فى ذلك الوقت أن يبلغ الأزهرى : " بأننا أسانا التقدير بالنسبة له وللظروف التى كانت تحيط به عندما أعلن استقلال السودان، وقد لا يكون هذا خطأى ولكن خطأ أولئك الذين أوكلت إليهم أمر السودان " (١٦٥) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد استيقظ الشعب السودانى فى صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ على صوت المارشات العسكرية فى المذيع، ثم سمعوا المذيع ينوه إلى أن العقيد جعفر محمد نميرى سوف يذيع عليكم بياناً هاماً، وأذاع جعفر نميرى بيان الانقلاب الأول، وبدأت حملة اعتقالات واسعة شملت

قيادات الأحزاب السياسية مثل الرئيس إسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محجوب رئيس الوزراء ووضعا فى الإقامة الجبرية، وهكذا استطاعت حركة ٢٥ مايو أن تسيطر على السودان بواسطة انقلاب عسكري(١٦٦).

ولقد اقترنت إقامة الحكومات العسكرية بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود ثقيلة على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدنى وحل البرلمان(١٦٧).

واتهم محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السودانى الرئيس جمال عبد الناصر بأنه وراء انقلاب جعفر نميرى(١٦٨).

ويذكر حسن عوض الله وزير الداخلية قبل انقلاب مايو ١٩٦٩ : " بأنه رفع تقريراً للأزهرى عن تنظيم الضباط الأحرار فى السودان ومحاولة الأعداد للانقلاب، وأتضح للأزهرى تدخل القوى الحاكمة بمصر فى الأعداد للانقلاب، واعتقد الأزهرى أن اتصالا عاجلا وسريعا بجمال عبد الناصر قد يكشف الخطة ويؤدى لتدخله للعدول عن المضى فى التدبير، وبتاريخ ٢١ مايو أرسل الأزهرى الأستاذ صالح محمد المبعوث الشخصى للرئيس إسماعيل الأزهرى لمقابلة عبد الناصر ليتدارك الموقف بكف رجاله عن المضى فى المخطط المرسوم بعد أن تم كشفه، وكان يجد الطريق سهلا فى كل مرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر لكن فى هذه المرة وجد الطريق مسدودا ولاقى لونا من المماطلة إلى أن حل يوم ٢٥ مايو فأعيد للخرطوم معتقلا سياسيا " (١٦٩).

واتهمت الحكومة العسكرية الجديدة الرئيس السودانى الراحل إسماعيل الأزهرى بالعديد من التهم منها أنه أثرى من وراء منصبه رئيسا لمجلس السيادة إلى الحد الذى أتاح له ارتداء البدل الشاركسكىنى البيضاء،

وتشييد الطابق الثالث بمنزله فى أم درمان، وصدرت الأوامر باعتقال الرئيس إسماعيل الأزهرى اتقاء لشعبيته الكاسحة (١٧٠).

واطلع الباحث على عدد من الوثائق تدل على براءة الرئيس السودانى الراحل إسماعيل الأزهرى من هذه التهم، وأن هذه البديل كانت هدية من أصدقائه المصريين والسودانيين المقيمين فى مصر، كما أن عددا من المقاولين من أعضاء الحزب الوطنى تطوعوا من مالهم الخاص ببناء الدور الثالث (١٧١).

وفى صباح يوم ٢٥ مايو أخذت الدبابات تحاصر بيت الرئيس الراحل إسماعيل الأزهرى الذى عكف على تلاوة القرآن الكريم، وتم اعتقاله ونقل إلى سجن كوبر مع خضر حمد، وأمضى إسماعيل الأزهرى أيامه فى السجن فى الصلاة وتلاوة القرآن، ثم فى مراجعة خرائط السودان التى حملها معه مدققا على الحدود مع كل دولة مجاورة (١٧٢).

ويعتبر الكثير من رواد الحركة الوطنية ونواب البرلمان السودانى (من برلمان ١٩٥٢ وحتى برلمان ١٩٦٨) ومنهم الشريف زين العابدين الهندى عضو الحزب الاتحادى وعضو البرلمان عام ١٩٦٨ عن دائرة سنار أن يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ هو يوم مشئوم فى تاريخ السودان (١٧٣).

الهوامش

- ١- عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ج ١، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٩٤ .
- ٢- رأفت الشيخ: مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤١٣ .
- ٣- Niblock, Tim: Class and Power in the Sudan, 1889-1985 London, 1987, p.196.
- ٤- إبراهيم حاج موسى: التجربة الديمقراطية في السودان، دار المأمون، الخرطوم، ١٩٧٠، ص ٥٥٦ .
- ٥- الصادق المهدي: جهاد في سبيل الاستقلال، دار الصحف الاستقلالية، الخرطوم، ١٩٥٦، ص ٤٩ .
- ٦- سامي مهران: حكايات برلمانية، (١٨٦٦-١٩٥٢) ج ١، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨١ .
- ٧- صلاح عزام: وثائق مصطفى النحاس، القاهرة، ص ص ١٧-١٨، انظر أيضا: وزارة الخارجية: محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس - ١٩٥٠-نوفمبر ١٩٥١، القاهرة، ١٩٥١، ص ٢٥٨ .
- ٨- أمين التوم: ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٤-١٩٦٩، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ص ٨٦-٨٧ .
- ٩- عبد الرحمن على طه: السودان للسودانيين " حقائق ووثائق "، مطبعة شركة الطبع والنشر، أم درمان، ١٩٥٥، ص ١٦٣ .
- ١٠- خضر حمد: الاستقلال وما بعده، مكتبة الشرق والغرب، الشارقة ١٩٨٨، ص ١٦١ .
- ١١- أرسلت مصر قبل الثورة بعثة برلمانية للوساطة بين الفريقين، انظر: خطاب من الأزهرى إلى النحاس باشا رئيس الوزراء بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥١، محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة.
- ١٢- خضر حمد: مرجع سابق، ص ١٧١ .
- ١٣- مصطفى كمال عبد العزيز محمد: الأحزاب السودانية وموقفها من قضية السودان ٤٥-١٩٥٦، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٥ .
- ١٤- خضر حمد: مرجع سابق، ص ص ١٧١-١٧٣ .
- ١٥- محمد سعيد محمد: الصاغ صلاح سالم، ١٩٥٢-١٩٥٦، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٨، ص ٣٥ .
- ١٦- محمد مصطفى صفوت: مصر المعاصرة ١٨٨٢ - ١٩٥٨، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٣٦ .
- ١٧- رئاسة مجلس الوزراء: اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٨- مصطفى كمال عبد العزيز محمد: مرجع سابق، ص ص ١١٥-١١٦ .

- ١٩- تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان: بنك المعلومات السوداني، الخرطوم، ١٩٨٦ ص ٢١ .
- ٢٠- أحمد سليمان: ومشيناها خطأ، ج ١، دار الفكر، الخرطوم، ١٩٨٦، ص ١٧ .
- ٢١- أحمد رشدي صالح: مسالة السودان، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٣٣ .
- ٢٢- خضر حمد: مرجع سابق، ص ١٧٩ .
- ٢٣- Bectold, Peter : Parliamentary Elections in the Sudan, A dissertation presented to the faculty of Princeton University in candidacy for the degree of Doctor of philosophy ,Recommended for Acceptance by the Department of politics ,September, 1967,University Microfilms international , Michigan, U.S.A.1985,p.78.
- ٢٤- Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956, A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college,1972,p.328
- ٢٥- عمر عبد الله: معركة البرلمان السوداني، القاهرة، ١٩٥٤، ص ص ١٠١-١٠٢ .
- ٢٦- محمد سعيد محمد الحسن: مرجع سابق، ص ص ٥٦-٥٧ .
- ٢٧- وثائق وزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٣٠٠، رقم الملف ١/١/ج/السودان.
- ٢٨- F.O./371/108336,from Khartoum Embassy to Foreign Office,1st January 1954.
- ٢٩- Holt , Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day, London,1989,p.165.
- ٣٠- عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٤٩ .
- ٣١- Report of the Sudan Election Commission Khartoum, December 3,1953.
- وانظر أيضا: Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed, Baddour :Sudanese - Egyptian Relation,Amesterdam,1960,p.172.
- ٣٢- Fabunmmi, L.A: The Sudan in Anglo Egyptian Relations , London ,1960, p. 342.
- ٣٣- محمد عبد الحميد أحمد الحناوي: معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥-١٩٥٤، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٣٥٤-٣٥٥ .
- ٣٤- وثائق وزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٣، ملف رقم ١/٦/ج/السودان.
- ٣٥- مذكرات صلاح سالم:جريدة الشعب، العدد ٢١، بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٦ .
- ٣٦- مضابط مجلس النواب، اجراءات الدورة الأولى، جلسة بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٤ .
- ٣٧- Niblock,Tim:op.cit,p.206
- ٣٨- Shibeika,Makki: The Independent Sudan,London,1959,p.490.
- ٣٩- عبد الفتاح أبو الفضل:مصر والسودان.. بين الوثام والخصام، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٦٨ .
- ٤٠- خضر حمد: مرجع سابق، ص ١٨٥ .
- ٤١- بشير محمد سعيد: إدارة السودان في الحكم الثنائي، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ص ١٢٥-١٢٦ .

- ٤٢- محمد أبو القاسم حاج حمد: السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٦٥ .
- ٤٣- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، القاهرة، ١٩٧٧ ص ٣٨٨ .
- ٤٤- F.O./371/106321, from Khartom Embassy to Foreign Office, March 6, 1954.
- ٤٥- Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed, Baddour : op.cit,p.164.
- ٤٦- محمد نجيب كلمتي للتاريخ، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨١، ص ١١٨ .
- ٤٧- خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .
- ٤٨- خضر حمد: مرجع سابق، ص ص ١٨٣-١٨٤ .
- ٤٩- نوال عبد العزيز: دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، دار الأنصار، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١١٩-١٢٠ .
- ٥٠- عبد اللطيف عبد الرحمن: لمحات من الحركة الوطنية في السودان، الخرطوم، ١٩٨٦، ص ٥٣، انظر أيضا: محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠-١٩٥٥)، الخرطوم، ١٩٩٢، ص ٣٦٣ .
- ٥١- محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الخرطوم، ص ٣٣٦ .
- ٥٢- The Middle East Journal, vol.10.No.4,London,1956, The Sudan collection.
- ٥٣- محسن محمد: مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٠٨ .
- ٥٤- بشير محمد سعيد : مرجع سابق، ص ١٢٩ .
- ٥٥- Bectold, Peter :Politics in the Sudan, Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation,London,1976,p.185.
- ٥٦- جمال معوض شقرة: الحركة السياسية في مصر من ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ٢٦٦ .
- ٥٧- محمد عبد الحميد أحمد الحناوي : مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .
- ٥٨- بشير محمد سعيد: المرجع السابق، ص ١٢٩ .
- ٥٩- جمال شقرة : مرجع سابق، ص ٢٢٠ .
- ٦٠- خطاب من صلاح سالم إلى السيد علي الميرغني، برقم ٢٥٩٧٢٩/١٦، مجموعة السودان، مكتبة جامعة الخرطوم.
- ٦١- عبد العظيم رمضان: أكنوبة الاستعمار المصري للسودان، القاهرة ١٩٨٨، ص ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- ٦٢- محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٥٥ .
- ٦٣- تقرير عن السودان ، مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ، س / ف / ٥٥ / ١٢ سري جداً .
- ٦٤- محسن محمد: مرجع سابق، ص ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

٦٥- تفاصيل لقاء وفد حزب الأمة بالمستر لويد، انظر: جريدة صوت الأمة، العدد ٤٧٩،
١٩٨٩/١/١ .

٦٦- محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٧٠ .

٦٧- المرجع السابق، ص ٣٢٠ .

٦٨- خضر حمد: مرجع سابق، ص ص ٢٠١-٢٠٣ .

٦٩- محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٨٣ .

٧٠- خضر حمد: مرجع سابق، ص ص ٢٠٩-٢١٠ .

٧١- وهى قصيدة عنوانها إلى نجيب في عليائه جاء فيها " يا صاحب القلب الكبير تحية
من أمة أوليتها الإحسانا"

انظر: مصطفى محمد الحسن: رجال ومواقف فى الحركة الوطنية،
الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٧٦ .

٧٢- خضر حمد: مرجع سابق، ص ص، ٢٠٤-٢٠٥ .

٧٣- خضر حمد: مرجع سابق، ص ٢٠٦ .

٧٤- جريدة الأهرام، العدد ٢٤٩٧١، بتاريخ ١٩٥٥/٤/٨ .

٧٥- جريدة الأهرام العدد ٢٤٩٦٨، بتاريخ ١٩٥٥/٤/٥ .

٧٦- محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٧٠ .

٧٧- جلسة مجلس النواب السودانى الأول، الدورة الثالثة، بتاريخ ١٩٥٥/٧/٣ .

٧٨- يحيى عبد المجيد: يحيى عبد المجيد: مسالة مياه النيل فى العلاقات المصرية
السودانية، بحث ألقى فى ندوة العلاقات المصرية السودانية، فى الفترة
١٢ إلى ١٥ مايو، ١٩٨٩، القاهرة، ص ص ١٨١-١٨٢ .

٧٩. البخارى الجعلى: مناقشة فى ندوة العلاقات المصرية السودانية، فى الفترة
١٢ إلى ١٥ مايو، ١٩٨٩، القاهرة، ص ٢١٤ .

٨٠. United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of
State to Certain Diplomatic Missions, (Subject US Policy Towards the Sudan) Wash-
ington , August 16,1955

٨١ محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٣٥ .

٨٢ Foreign office Archives(F.O),public Record office,London.F.O.371/125409, telegram
No1033, October 25, 1957.

٨٣ عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق، ص ص ٢٩٤-٢٩٥ .

٨٤ مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد ٢٨، ١٩٥٦/٧/١ .

٨٥ أجمع المؤتمر الآسيوي الأفريقي فى باندونج لبحث المسائل المشتركة التى تعنى
بلاد آسيا وأفريقيا، انظر: سياسة مصر الاستقلالية، وثائق وبيانات، القاهرة،
١٩٥٧، ص ٥ .

٨٦ مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد ٣١ .

- ٨٧ مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد ٢٩ .
- ٨٨ مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب العدد ٣١-٢٢، ٤-٥ يوليو ١٩٥٦ .
- ٨٩ مصطفى كمال عبد العزيز محمد: مرجع سابق، ص ١٨٩ .
- ٩٠ محمد حسن داؤد: مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢-١٩٩١) ، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٥٨٥٧ .
- ٩١ Warburg, Gabriel: Egypt and the Sudan Studies in History and Politics, p. 82.
- ٩٢ خضر حمد: مرجع سابق، ص ص ٢١٤-٢١٥ .
- ٩٣ El-Amin, M.N: The Emergence and Development of the leftist Movement in the Sudan During the 1930's and 1940's, Khartoum, 1984, p.120.
- ٩٤ عبد الفتاح أبو الفضل: مرجع سابق، ص ٢٨٣ .
- ٩٥ محسن محمد: المرجع السابق، ص ٢٤٩ .
- ٩٦ مضابط مجلس النواب السوداني، جلسة مجلس النواب رقم ٢٢ في دورته الثالثة بتاريخ ١٦/٨/١٩٥٥ .
- ٩٧- عبد الرحمن الفكي: تاريخ قوة دفاع السودان، الخرطوم، ١٩٧١، ص ٦٣ .
- ٩٨ أحمد محمد شاموق: ديسمبر ١٩٥٥، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ١١ - ١٢ .
- ٩٩ خضر حمد: مرجع سابق، ص ٢٣٧ .
- ١٠٠ خطاب الصحفي اللبناني جبران حايك إلى يحيى الفضلي وزير الشؤون الاجتماعية في ٢٧ أغسطس ١٩٥٥ .
- ١٠١ إبراهيم المفتي: مرجع سابق، ص ص ٩٨ - ٩٩ .
- ١٠٢ مذكرات صلاح سالم: جريدة الشعب، العدد ٣٠، ٣ يوليو ١٩٥٦ .
- ١٠٣ Warburg Gabriel: Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, the Case of Sudan, London, 1978, p.87.
- ١٠٤ مضابط مجلس النواب، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٥ .
- ١٠٥ بشير محمود بشير: مؤتمر الخريجين، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ٣٤٥ .
- ١٠٦ جلسة البرلمان رقم ٤٣ في دورته الثالثة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ .
- ١٠٧ مضابط مجلس النواب، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٥ .
- ١٠٨ خضر حمد: مرجع سابق ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- ١٠٩ جلسة البرلمان يوم الاثنين ١٩/١٢/١٩٥٥ رقم ٤٣ الدورة الثالثة.
- ١١٠ أحمد محمد شاموق: مرجع سابق، ص ٩٣ .
- ١١١ محاضر جلسات البرلمان السوداني، جلسة رقم ٥٣ بتاريخ ١/١/١٩٥٦ .
- ١١٢ أحمد محمد شاموق: مرجع سابق، ص ١٢١ .
- ١١٣ Duncan, S.R.: The Sudan's Path to Independence, London, 1957, p.207.
- ١١٤ أمين التوم: مرجع سابق، ص ١٢٨ .
- ١١٥ أحمد حمروش: مرجع سابق، ص ٩٤٦ .

١١٦. خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدي ١٩٥٧/٧/٢٧ وثيقة تحت رقم ٩٨٦/٥/٨ .
١١٧. محسن محمد: مرجع سابق، ص ٣٠٦ .
١١٨. عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق، ص ١٥٩ .
١١٩. تقرير من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم بكباشي محمد كامل أحمد، ومفتش عام الري المصري بالسودان محمد كامل إبراهيم، تقرير (سرى جداً) إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٨/١١/١٩٥٥ .
١٢٠. خضر حمد: مرجع سابق، ص ص ٢٢٧-٢٢٩ .
١٢١. أبو حسبو: مرجع سابق، ص ١٦٠ .
١٢٢. Major Problems of U.S. Foreign Policy 1954, the Mediterranean - Middle East, p. 267. .
١٢٣. عن التنافس والصراعات داخل الحكم البرلماني انظر: Henderson, k.D: Sudan Republic, New York, 1965, p. 107.
١٢٤. أبو حسبو: مرجع سابق، ص ص ١٦٢-١٦٣ .
١٢٥. عبد الماجد أبو حسبو: مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ص ١٢٢، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم ١٩٨٥، ص ١٢٢ .
١٢٦. يوسف كرم: مرجع سابق، ص ٥٧ .
١٢٧. محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٦١ .
١٢٨. F.O. 371/131709, Received No, JS 1015/44, April 8, 1956. .
١٢٩. وثائق وزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ١٣، بدون/٢٩٩٥/١٣/السودان .
١٣٠. مضابط مجلس النواب إجراءات الدورة الثالثة بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٦، وجلسة مجلس النواب برقم ٦٠ في ٥/١٢/١٩٥٦ .
١٣١. F.O. 371/119601, telegram No1037, August 30, 1956. .
- ١٣٢- جمال شقرة أزمة حلايب سنة ١٩٥٨. أعمال ندوة مثلث حلايب - رؤية تنموية متكاملة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مايو ١٩٩٧، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٨٠ .
١٣٣. البخاري عبد الله: نزاع الحدود بين السودان ومصر، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، القاهرة من ١٣-١٥ مايو ١٩٨٩، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٥٠٧-٥٠٥ .
١٣٤. بيان السفارة السودانية بالقاهرة، نشرة رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ .
١٣٥. Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13, 1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon. .
١٣٦. Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956 , .
- A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college, 1972, p. 357.

- ١٣٧- محسن محمد: المرجع السابق، ص ٢٤٧ .
- ١٣٨- محمد حسن داؤد: مرجع سابق، ص ص٨٣٨٢ .
- ١٣٩- جمال شقرة: مرجع سابق، ص ص ١٩٣-١٩٦ .
- ١٤٠- بسبب أزمة الحدود أكتسح حزب الأمة الانتخابات فجاءت النتيجة ٦٣ مقعداً لحزب الأمة، وحصل الحزب الوطنى الاتحادى على ٤٤ مقعداً، انظر:
- Final Report Parliamentary Election 1957 - 1958.
- ١٤١- محمد حسن داؤد: مرجع سابق، ص ص٨٤٨٣، انظر أيضاً: جمال شقرة: المرجع السابق، ص ص ١٩٣،-١٩٦
- ١٤٢- تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان: بنك المعلومات السودانى، ص ص ٤٧-٥٨، انظر أيضاً:
- Final Report Parliamentary Election 1957 - 1958 .
- ١٤٣- محمد حسن داؤد: مرجع سابق، ص ٨٤ .
- ١٤٤- أذاع مجلس الوزراء السودانى بياناً رسمياً أكد فيه: " ان اكتشاف المعادن فى منطقة حلايب من بين الأسباب التى كانت وراء الادعاء المصرى على تلك المنطقة "
- انظر: البخارى عبد الله: مرجع سابق، ص ٥٠٧ .
- ١٤٥- محمد حسن داؤد: مرجع سابق، ص ص ٨٥-٨٧ .
- ١٤٦- تقرير إدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية المرفوع للرئيس جمال عبد الناصر فى أواخر سنة ١٩٥٧، وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملف رقم ٧٤٤ / ٨١ / ٢-٢٣ / ١٩٥٧/١٢ .
- ١٤٧- F.O. 371/119615 from Commonwealth Relation office to foreign office, December, 26, 1956.
- ١٤٨- مضابط مجلس النواب الثانى، جلسة مجلس النواب بتاريخ ٦/٢ / ١٩٥٨، وجلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨ .
- ١٤٩- أبو حسبو: مرجع سابق، ص ص ١٦٧-١٧١ .
- ١٥٠- F.O. /371/131712, Received in Archives, Js 1055/7, September 19, 1958.
- ١٥١- مضابط مجلس النواب، إجراءات الدورة الأولى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٦/٢٥ / ١٩٥٨ .
- ١٥٢- وثائق وزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ١٤، رقم الملف ٣/٨/١٧٤٤ .
- ١٥٣- على عبد الرحمن: مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان (على عبد الرحمن - محمد أمين حسين - إبراهيم المفتى - عبد الماجد أبو حسبو - حماد توفيق - على حامد) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم ١٩٨٥، ص ص ٢٢-٢١ .
- ١٥٤- اعترافات عبود أمام لجنة التحقيق التى حققت معه ومع أصحابه بعد قيام ثورة أكتوبر، مرجع سابق، ص ٢٦، ويؤيد محمد أحمد العوض صحة كلام عبود، انظر:

Muhammad , Ahmed Al-Awad : Sudan Defense Force Origin and Role, 1925-1955, Khartoum, 1985 .p. 107.

١٥٥. الأوامر الدستورية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية من ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ إلى أكتوبر ١٩٦٤ .
١٥٦. مذكرة الجبهة الوطنية إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم.
١٥٧. يوسف الشريف: السودان وأهل السودان (أسرار السياسة وخفايا المجتمع)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣١.٣٠ .
١٥٨. أمين التوم: مرجع سابق، ص ٢٢٥ .
١٥٩. محاضر البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ .
١٦٠. عبد الوهاب محمد البكري: العلاقات العسكرية المصرية السودانية، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم، القاهرة من ١٣-١٥ مايو ١٩٨٩، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٨٩ .
١٦١. تدل كل الدراسات والوثائق التي نشرت حتى الآن عن حرب ١٩٦٧ على أن الولايات المتحدة الأمريكية شاركت في التخطيط والإعداد السياسي والعسكري للعدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧، وشاركت عسكرياً أثناء الحرب، انظر: حسن نافعة: مرجع سابق، ص ٩٧٤ .
١٦٢. محاضر البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ .
١٦٣. محمد حسنين هيكل: الانفجار، دار الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٨٥٤ .
١٦٤. مصطفى محمد الحسن: رجال ومواقف في الحركة الوطنية، الخرطوم ١٩٨٧، ص ١٠٢ .
١٦٥. محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة (١٩٦٧) القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٢٤٤-٢٤٦ .
١٦٦. أبو حسيو : مرجع سابق ، ص ١٥٨ .
١٦٧. حمدي عبد الرحمن حسين : العسكريون والحكم في أفريقيا، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص ١٣ .
١٦٨. محمد أحمد كرار: الانقلابات العسكرية في السودان، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ٦٦ .
١٦٩. Edgar, O. Balance: The Secret War in the Sudan, 1955-1972, London, 1977, p.103.
١٧٠. مصطفى محمد الحسن: مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥٠ .
١٧١. يوسف الشريف: السودان وأهل السودان، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٢٧-٢٩ .
١٧٢. محمد سعيد محمد الحسن: كيف مات الأزهرى، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ٨ .
١٧٣. زين العابدين الشريف الهندي: قضايا سودانية، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٩٩ .